
النظام القانوني للاتحاد النقدي الأوروبي

تجربة مستفادة – وأثرها في الدول العربية

الدكتور خالد سعد زغلول حلمي
أستاذ القانون العام
بجامعتي المنوفية والكويت

مقدمة

لقد دخلت أوروبا^(١) عهداً جديداً مع بداية عام ١٩٩٩ بإطلاق العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) إيذاناً بميلاد عملاق اقتصادي يمتد من القارة القطبية وحتى سواحل البحر المتوسط.

ورغم أن هذا الوليد مازال في المهد ولم يتعد عمره من الزمن سوى شهور قليلة إلا أنه أصبح جزءاً من حياة الأوروبيين اليومية، وقد تخطى هذا المولود الجديد حدود أرض اليورو (يورولاند) ليصل إلى الضفة الأخرى من الأطلسي بشكل أيقظ رجال السياسة والاقتصاد والمال والأعمال الأمريكيين، الذين دخلوا في سباق مع الزمن لمواجهة كل الاحتمالات في عصر أطلق عليه بعضهم حقبة ما بعد عصر الدولار.

فبعد سنوات من الاستعدادات المكثفة لم تعد الوحدة النقدية للاتحاد الأوروبي رحلة إلى المجهول، وإنما أصبحت واقعاً تتعايشه الدول الأوروبية بل جميع دول العالم التي تربطها علاقات تجارية مع دول الاتحاد الأوروبي. والنظام القانوني للعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) من شأنه أن يُحدث موجة جديدة من التكامل الأوروبي في المجالات السياسية والاقتصادية، وهو ما يعني ببساطة إعادة رسم الخريطة السياسية والمالية للعالم بشكل سيدفع - حتماً - مجتمع المال والأعمال إلى تغيير مفاهيم قديمة عدة ترسخت على مدى سنوات طويلة، فعلى مستوى الشركات فإن المنافسة ازدادت بشكل قوي لتثبيت أقدامها على أرض اليورو الموحدة، وهو الأمر الذي دفع الدول الأعضاء في نادي اليورو تحت ضغوط رهيبية لتحسين منتجاتها بهدف الصمود في وجه هذه المنافسة الشرسة، أما على مستوى الأفراد، فيمكن القول إن المواطن العادي في أرض اليورو، والتي تشمل إحدى عشرة دولة أوروبية من مجموع دول الاتحاد الخمس عشرة، لم يشعر بتغيير كبير في النواحي الاقتصادية والتجارية، وخصوصاً أنه يدرك أن أمامه فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات حتى يبدأ تداول العملة الجديدة على شكل أوراق نقدية وعمليات معدنية، ومع ذلك فإن المواطن الأوروبي بدأ بالفعل في التعود على اليورو منذ بداية عام ١٩٩٩، حيث بدأت المحال التجارية بتحديد أسعارها باليورو إلى جانب العملات المحلية، كما بدأت البنوك في إعطاء عملائها بيانات حساباتهم باليورو والعملة المحلية معاً، وبدأ بالفعل استخدام اليورو في المعاملات غير النقدية.

وأمام هذا الحدث العظيم وجدنا أنه من الضروري دراسة النظام القانوني للاتحاد النقدي الأوروبي، والتعرّف على الخطوات التي اتبعتها هذه الدول للوصول إلى نهاية طريق التكامل الاقتصادي، والتعرّف على أثرها في الأوضاع الاقتصادية للدول أطراف هذا الاتحاد كتجربة مستفادة للدول عربية إذا قدر لها أن تسلك هذا الطريق، فضلاً عن التعرّف على الآثار المحتملة للعملة الأوروبية الموحدة في اقتصادات الدول العربية، حتى يمكن لهذه الدول اتخاذ الحيطة اللازمة للتعامل مع هذا المولود الجديد.

واستوجبت هذه الدراسة أن نعرض لها في فصول أربعة على النحو التالي:

يتناول الفصل الأول التكامل النقدي من الناحية النظرية، وينقسم هذا الفصل إلى مباحث ثلاثة، نتناول في البحث الأول مفهوم التكامل النقدي وصوره، وفي المبحث الثاني التكامل النقدي ومنطقة العملة المثلى، وفي المبحث الثالث أهمية التكامل النقدي.

والفصل الثاني يتناول الوحدة الأوروبية والاتحاد النقدي، وينقسم هذا الفصل إلى مباحث أربعة، نتناول في المبحث الأول السوق الأوروبية المشتركة، وفي المبحث الثاني أوروبا الموحدة عام ١٩٩٣ وفي المبحث الثالث تطور النظام النقدي الأوروبي، وفي المبحث الرابع معاهدة «ماستريخت» والنظام القانوني للاتحاد النقدي الأوروبي.

والفصل الثالث يتناول اليورو، وينقسم هذا الفصل إلى مباحث أربعة، نتناول في المبحث الأول اليورو كعملة أوروبية موحدة، وفي المبحث الثاني اليورو والاقتصاد العالمي، وفي المبحث الثالث اليورو وأسواق المال العالمية، وفي المبحث الرابع التحديات الماثلة أمام اليورو.

والفصل الرابع يتناول اليورو والاقتصادات العربية، وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول العلاقات التجارية ومستقبلها بين الدول العربية ودول اليورو، ونتناول في المبحث الثاني آثار اليورو على الاقتصادات العربية.

وننتهي بخاتمة تشمل خلاصة الدراسة، وما توصلنا إليه من نتائج وتوصيات.

الفصل الأول

التكامل النقدي

تمهيد وتقسيم:

إن تعبير التكامل النقدي يحمل في طياته كثيراً من المفاهيم والمعاني، ومن الطبيعي أن تختلف وجهات نظر المؤلفين حول تحديد هذا المفهوم، فمن الملاحظ أن كثيراً ما كان يستخدم لفظ التكامل النقدي كمرادف لألفاظ أخرى مثل التوحيد النقدي، أو الوحدة النقدية، أو التنسيق النقدي، أو التعاون النقدي.... إلخ، وعلى أثر انتشار صور التكامل الاقتصادي في كثير من البلدان، سواء في بلدان الرأسمالية الغربية أو الاشتراكية الشرقية، وفي العالم الثالث الذي يجمع البلاد المتخلفة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، أصبحت دراسة التكامل النقدي تحتل مكانة مهمة في الفكر الاقتصادي المعاصر بهدف التعرف على صوره وآلياته وآثاره^(١).

وسوف نتناول هذا الفصل في مباحث ثلاثة على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم التكامل النقدي وصوره.

المبحث الثاني: التكامل النقدي ومنطقة العملة المثلى.

المبحث الثالث: أهمية التكامل النقدي.

المبحث الأول

مفهوم التكامل النقدي وصوره

للوصول إلى مفهوم التكامل النقدي سوف نتعرف أولاً ماهية التكامل الاقتصادي بصورة موجزة، فقد عرّف «ماكلوب»^(١) التكامل الاقتصادي الكامل بأنه ينطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء لعناصر الإنتاج، فأى منطقة تكاملية يتم فيها استخدام عوامل الإنتاج والسلع على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية، وبمعنى أدق دون تمييز أو تحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلع أو بالمكان الذي تقصد إليه، مما يؤدي بالضرورة إلى تساوي أسعار السلع المتماثلة في جميع أنحاء المنطقة المتكاملة.

وتستند فلسفة التكامل الاقتصادي إلى أهمية تحرير التجارة الدولية، وتشجيع التجارة متعددة الأطراف بدلاً من التجارة الثنائية، وتعتمد هذه الفلسفة على الميزة النسبية Comparative Advantage، حيث تتمتع كل دولة بمقومات اقتصادية مختلفة عن غيرها، ولذا فهي تجد مجالها في الأسواق الدولية بمميزات تفوق مثيلتها من الدول الأخرى، ويعمل التكامل الاقتصادي على إتاحة الحرية والمنافسة للسلع التي تنساب دون عوائق، ولا شك أن ذلك يؤدي إلى النمو والرخاء الاقتصادي لمجموعة دول التكامل، حيث ستؤدي هذه الحرية في النهاية إلى الاستخدام الأمثل للموارد العالمية.

ونظراً لأن التجارة تتطلب تحرك رأس المال في صورة مدفوعات وتبادل للعملات المختلفة، فالأمر يتطلب قيام نظام مدفوعات دولي يسمح بتحويل المدفوعات

والنقد الأجنبي دون سيطرة أو قيود أو شروط، وهو باختصار التكامل النقدي، وعلى ذلك يعد التكامل النقدي جزءاً من نظام التكامل الاقتصادي.

ويتفق «ماكلوب» مع الرأي السائد في الفقرة^(١) في تعريف التكامل النقدي، بأنه إنشاء عملة مشتركة تستخدم من قبل جميع الدول أعضاء الاتحاد^(٢).

وقد حدد البروفسور «جون ويليامسون»^(٣) مفهوم التكامل النقدي من خلال بيان أنواع العمليات والسياسات التي تدخل تحت هذا المفهوم وصورها - وعلى هذا الأساس فرق «ويليامسون» بين التكامل النقدي الكامل والتكامل النقدي الجزئي.

ويحدد الأدب الاقتصادي التكامل النقدي الكامل بأنه عملية إنشاء عملة مشتركة تستخدم بين عدد من الدول وتحل محل عملتها المحلية في أداء جميع وظائف النقود، ويطلق عليه بعضهم تعبير اتحاد نقدي.

أما التكامل النقدي الجزئي فيشمل صوراً وصيغاً كثيرة من التعاون النقدي الذي لا يصل إلى درجة إنشاء عملة مشتركة، ومن أهم صور التكامل النقدي

الجزئي إقامة اتحاد للمدفوعات بين الدول الأعضاء وتجميع الاحتياطي وتنسيق أسعار الصرف، والتنسيق النقدي، والعملية الموازنة وتكامل السوق المالية، والسياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال، وسوف نتناول كل صورة منها على حدة بسبب أهميتها في نطاق بحثنا.

١ - اتحاد المدفوعات Payment Union

ويقصد باتحاد المدفوعات، باعتباره الصورة الأولى من صور التكامل النقدي الجزئي، نظام يتم بمقتضاه تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري فيما بين عدد من البلدان ذات العملات غير القابلة للتحويل من خلال المقاصة متعددة الأطراف.

وقد يقوم اتحاد المدفوعات بتزويد الأعضاء بالائتمان لتغطية جزء من اختلال موازينهم التجارية الصافية مع سائر الأعضاء، ويضمن هذا النظام توحيد إجراءات تسوية المدفوعات بغض النظر عن ماهية الشريك التجاري، الأمر الذي يستبعد الميل إلى التمييز في التبادل التجاري بين البلدان أعضاء اتحاد المدفوعات. ومن أمثلة هذا النظام اتحاد المدفوعات الأوروبي الذي نشأ في الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٥٨^(١).

٢ - تجميع الاحتياطي Reserve Pooling

ويقصد بتجميع الاحتياطي نظام بمقتضاه يتفق عدد من الدول على الاحتفاظ بجزء من احتياطياتهم لدى إحدى المؤسسات، ويكون لأصحاب

الاحتياطات حقوق سائلة قبل هذه المؤسسة، وتشكل هذه الحقوق جزءاً من احتياطاتهم وتحفظ المؤسسة بحقوق سائلة لدى طرف ثالث.

ويتوقف نجاح هذا النظام على كيفية إدارته وطول الفترة الزمنية بين الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، حتى تستطيع المؤسسة تقديم قروض لفترات زمنية معينة دون تهديد سيولة إيداعات الأعضاء، بسبب القواعد المضادة المتبعة في الاحتياطي المصرفي الجزئي، وقد تكون هذه القروض قصيرة أو طويلة الأجل^(١).

٣ - تنسيق أسعار الصرف Exchange Rate Co-ordination

يعد تنسيق أسعار الصرف أحد النظم المتبعة لتحقيق التكامل النقدي الجزئي، ويتم ذلك من خلال إبرام اتفاق بين عدد من الدول يتضمن اتباع سياسات تهدف إلى استقرار أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء، وعدم تقلب أسعار الصرف إلا في حدود هامش ضيق. ويتحقق هذا النظام من خلال إقامة هيكل ما للأسعار المركزية بين عملات الدول الأعضاء، واتباع سياسات السوق المفتوحة على المستوى الدولي (أي بيع وشراء عملة أجنبية في مقابل عملة محلية). وهذا النظام مماثل لنظام الثعبان النقدي snake الذي عرفته دول الاتحاد الأوروبي ونظام النقد الأوروبي (EMS) الذي طبق بعد ذلك^(٢).

٤ - التنسيق النقدي Monetary Co-ordination

لقد ورد مفهوم التنسيق النقدي كصورة لتحقيق التكامل النقدي الجزئي في مباحثات دول الاتحاد الأوروبي، حيث تضمنت عبارة «التنسيق النقدي» التنسيق في مجالات الضرائب والسياسة المالية والأهداف المتوسطة الأجل، إلا أن الأدب الاقتصادي المعاصر المصاحب للمذهب النقدي (Monetarism) اتجه

نحو اتساع مفهوم التنسيق النقدي ليشمل الكميات النقدية الكلية، وعلى ضوء ذلك يرى المذهب النقدي ضرورة تحقيق التوازن بين عرض النقد والتوسع في الائتمان المحلي (DCE)، إلا أن هذا يتوقف على نوع نظم الصرف المتبعة بين مجموعة دول الاتحاد وما إذا كان نظام تعويم أسعار الصرف أم نظام أسعار الصرف المربوطة بعملات أخرى (pegged)^(١).

٥ - العملة الموازية Parallel Currency

يعد كل من «مانيفيكو» و«وليامسون»^(٢) أول من قدما اقتراح استخدام العملة الموازية - ويقصد بالعملة الموازية السماح باستخدام عملة ما في عدد من الدول أعضاء اتحاد ما، بوصفها عملة مكملية للعملة القائمة وليست بديلاً عنها - ومن شأن العملة الموازية أن تخدم كلاً من القطاع الخاص والقطاع العام على حد سواء.

٦ - تكامل السوق المالية الدولية Capital Market Integration

يقصد بتكامل السوق المالية إزالة جميع القيود والحواجز أمام حركة انتقال رأس المال بين عدد من الدول - فاختلفا النظم والأساليب المتبعة في عدد من الدول أعضاء اتحاد ما من شأنه أن يضع عقبات أمام الوسطاء الماليين عبر الحدود الوطنية، كما تعوق بيع الالتزامات المالية الصادرة في بلد ما إلى المدخرين المقيمين في بلد آخر، ويتحقق التكامل في الأسواق المالية من خلال المواءمة بين الشروط الإدارية المطلوب توافرها في المسائل المالية بين دول الاتحاد مع بقائها في المعاملات مع باقي دول العالم.

٧ - السياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال

Common Policies Toward External Capital Flows

ويعرف هذا النظام بتكامل الأسواق المالية العالمية، فإذا كان تكامل السوق المالية الدولية يعني تحرير حركة رأس المال في منطقة التكامل وتوحيد السياسات المتعلقة بتدفقات رأس المال فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد، فإن الأسواق المالية العالمية تعني أن تقوم الدول الأعضاء في اتحاد ما بتوحيد قيود التحويل التي تعتمدها في مواجهة العالم الخارجي - كما يمكن أن توائم الدول الأعضاء بين سياساتها حيال الاستثمار المباشر الوافد من الخارج، وأيضاً فيما يتعلق بتوجيه الفوائض المالية للاستثمار في العالم الخارجي^(١).

ولا شك في أن صور التكامل الجزئي سألقة الذكر، تعد خطوات أولية للوصول إلى مرحلة التكامل النقدي الكلي، ويمكن المفاضلة بين هذه الصور على ضوء الظروف الاقتصادية والمالية لمجموع الدول التي ترغب في الانضمام إلى اتحاد نقدي ما.

المبحث الثاني

التكامل النقدي ومنطقة العملة المثلى

لا شك في أن تحقيق التكامل النقدي يعد مرحلة أخيرة من مراحل التكامل الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى المتطلبات الكثيرة اللازمة للوصول إلى مرحلة التكامل النقدي أو ما يعرف باسم منطقة العملة المثلى "The Optimum Currency Area" وقد عُرفت منطقة العملة المثلى تعاريف مختلفة باختلاف وجهات النظر بشأنها وأمثلة هذه التعاريف ما يلي:^(٢)

١ - من حيث قابلية عوامل الإنتاج على الحركة داخل المنطقة، وعدم قدرتها على ذلك خارجها.

٢ - من حيث تشابه الدول الأعضاء في الجوانب الأيديولوجية السياسية والاقتصادية.

٣ - من حيث التناغم بين المؤسسات الاقتصادية والتنسيق بين السياسات الوطنية.

٤ - من حيث تكامل أنماط تجارتها.

ويذهب «Machlup»^(١) إلى أن منطقة العملة المثلى تحدد في النهاية من خلال رغبة جميع الأعضاء في التنازل عن استقلاليتهم في شئون النقد والائتمان والفائدة، ومن ثم تمثل منطقة العملة المثلى إقليمياً Region لا يصير أي جزء منه على صنع النقود وتملك سياسة نقدية خاصة به.

وقد قدم كل من «Mundell» عام ١٩٦١، و«Mckinnon» عام ١٩٦٣ و«Kennen» عام ١٩٦٩ إسهامات قيمة في تحديد منطقة العملة المثلى من خلال عدد من المؤشرات العامة.

ومن استقراء ما قدمه هؤلاء العلماء الثلاثة، يتبين أن كلمة مثلى تشير إلى نظرية الرفاهية welfare Theory، والتي تهدف إلى تخفيف الاستخدام الأمثل للموارد، واستقرار الأسعار وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي - كما توضح دراسات منطقة العملة المثلى أن رفاهية السكان في هذه المنطقة هي دالة متزايدة لثلاثة عوامل هي:

١ - الدخل الحقيقي.

٢ - استقرار مستوى الأسعار.

٣ - الموازنة بين معالجة مشكلة البطالة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي^(٢).

وعلى ضوء ذلك يرى «Mundell» أن منطقة العملة المثلى هي إقليم Region تتمتع فيه عوامل الإنتاج بإمكانية الانتقال داخلياً بدرجة كبيرة وإمكانية الانتقال خارجياً بدرجة محدودة - ومعنى ذلك تدفق عوامل الإنتاج من المناطق ذات السعر المنخفض إلى المناطق ذات السعر المرتفع، مما يمكن معه منع حدوث مشكلات مدفوعات ناشئة عن الاختلافات الحدية في الزيادات في التكاليف والأسعار بين أعضاء منطقة العملة، ويمكن بذلك اعتبار منطقة العملة هذه منطقة مثلى، فأى قطر يعمل على مبادلة حرة مع القطر المعني في كل من العمل ورأس المال هو جزء من منطقة عمل مثلى مع ذلك القطر^(١).

بينما يرى «McKinnon» أن منطقة العملة المثلى يجب أن تشمل الاقتصادات المفتوحة بدرجة كبيرة، وبهذا يتفق مع «Mundell» في تعريف العملة المثلى في إطار قدرة المنطقة على تحقيق التوازنين الداخلي والخارجي^(٢).

وفي حين يرى «Kennen» أن منطقة العملة المثلى ترتبط بمدى تنوع الإنتاج داخل الدولة، وعدد المناطق التي تنخفض في الإنتاج الواحد والتي يحتويها قطر واحد. تعد النظريات الثلاث التي قدمها كل من «Mundell»، و«McKinnon» و«Kennen» محاولات جادة للوصول إلى تحديد منطقة العملة المثلى، إلا أن هذه النظريات تعرضت لانتقادات أهمها؛ إخفاق هذه النظريات في تحديد الفوائد المترتبة على إنشاء منطقة للعملة المثلى غير تحقيق التوازنين الداخلي والخارجي^(٣).

وقد مهدت هذه النظريات الطريق أمام المتخصصين لتطوير مفهوم منطقة العملة المثلى، وقد قدم الاقتصادي الإنجليزي «G.E wood»^(٤) دراسة تهتم بتحديد منطقة العملة المثلى وأخذ في اعتباره جميع العوامل المحددة لها،

محاولاً تقويم جميع التكاليف والمنافع الناتجة عن المشاركة في منطقة العملة. وقرر أنه يجب تبني منطقة العملة المثلى فقط عندما تزيد منافعها عن تكاليفها. واسترشد في هذا الصدد بمنطقة السوق الأوروبية المشتركة.

وعلى ضوء ما سبق نستطيع أن نحدد أهم عوامل إنشاء منطقة العملة المثلى^(١):

- ١ - أن تعمل الدول الراغبة في الانضمام إلى اتحاد نقدي على التنسيق بين سياستها المالية والنقدية، مع رفع معدل قابلية العوامل على الانتقال فيما بينها.
- ٢ - أن تحرص الدول على اتساع منطقة العملة بقدر الإمكان، حتى يمكن أن تتم معظم معاملاتها الدولية داخل حدودها، لمنع التقلبات بين سعر صرفها وبين أسعار صرف الدول الأخرى.

ونود أن نشير في هذا الصدد إلى أن الاتحاد النقدي ينطوي على تكاليف اقتصادية، تتمثل في التقليل من درجة استقلال السياسة المعمول بها في المناطق المكونة للاتحاد، حيث يفقد الأعضاء في تلك المناطق فرصتهم في استخدام تغيرات سعر الصرف لتسهيل تسوية ميزان مدفوعاتهم، كما لا يمكن لأي منهم الانفراد باستخدام ضريبة التضخم لتأمين سيطرته على الموارد الفعلية.

المبحث الثالث

أهمية التكامل النقدي

يثور التساؤل حول؛ ما الفوائد التي يمكن تحقيقها من إقامة تكامل نقدي بين عدد من الدول، وللإجابة عن هذا التساؤل نؤكد على أن التكامل النقدي يعد وسيلة إلى غاية هي التكامل الاقتصادي، ولا شك في أن التكامل النقدي يزيل العقبات التي تعوق المبادلات بين الدول التي تستخدم عملات مختلفة، وأهم هذه العقبات تكاليف الصرف ومخاطر سعر الصرف والرقابة على الصرف. ويمكن توضيح ذلك كل على حدة:

١ - تكاليف الصرف Exchange Costs

يقصد بتكاليف الصرف فروقات البيع والشراء التي يتحملها الأفراد والمؤسسات نتيجة تحويل عملة ما إلى عملة أخرى، فمن المعروف أن البنوك والمصارف تمارس عملية تحويل النقد من عملة دولة ما إلى عملة دولة أخرى مقابل الحصول على هامش ربح، والذي يعد من جهة أخرى كلفة على الصرف بالنسبة للراغب في التحويل، فضلاً عن كلفة المشاق التي يتعرض لها راغب الصرف - ولهذا يعد تحويل عملة إلى عملة أخرى أحد عوائق التبادل التجاري بين الدول أعضاء الاتحاد^(١).

٢ - مخاطر سعر الصرف Exchange Rate Risk

يقصد بمخاطر سعر الصرف، تقلبات أسعار الصرف غير المتوقعة بين عمليتي دولتين، خلال الفترة الواقعة بين اتخاذ قرار بعملية ما وحلول موعد الدفع، مما يعرض راغب الصرف إلى خسائر مالية كبيرة غير متوقعة، ويذهب بعض الاقتصاديين من أجل التغلب على هذه المخاطر إلى إمكانية اللجوء إلى التغطية المسبقة بعمليات الصرف الآجلة، حيث يكون للتعامل المطروح موعد تعاقد واضح وموعد للدفع محدود مع وجود سوق آجلة نشطة في عملة طرفي التبادل - إلا أن هذا الرأي لا يمكن قبوله على إطلاقه، لأن عمليات الصرف الآجلة المسبقة تنطوي على مزيد من التكاليف (بمعنى أن فروقات البيع والشراء أوسع في السوق الآجلة)، فضلاً عن عدم إمكانية تغطية كل التعاملات من المخاطر بهذا الأسلوب^(٢). وعن مدى تأثير مخاطر سعر الصرف في حجم التبادل التجاري بين الدول المختلفة، أوضحت دراسات مختلفة^(٣) أن عدم

استقرار أسعار الصرف عامل له أهمية في تحديد حجم التجارة، ومن ثم يعد عائقاً في وجه التكامل بين الدول المختلفة.

٣ - الرقابة على الصرف Exchange Control

يعد نظام الرقابة على الصرف المطبق في بعض الدول عائقاً لعمليات التبادل التجاري، ومن المعروف أن نظام الرقابة على الصرف يفرض قيوداً على التعامل بالنقد الأجنبي، حيث تسيطر السلطات النقدية في الدول التي تطبق هذا النظام على موارد الدولة من العملات الأجنبية، كما تتولى توزيع هذه الموارد وفقاً لأولويات معينة، ويتم تحديد سعر الصرف وفقاً لأسس تحكمية تحددها الدولة بعيدة تماماً عن المتعارف عليه في سوق حرية سعر الصرف، ولذلك يعد نظام الرقابة على الصرف المطبق في بعض الدول عائقاً لعمليات التبادل التجاري، ويصبح عقبة في وجه التكامل بين الدول المختلفة.

ويمكن تصور إمكانية تحقيق اتحاد نقدي كامل من خلال أحد أسلوبين؛ الأول يتمثل في إحلال عملة جديدة محل جميع العملات الموجودة في وقت واحد، والأسلوب الثاني، يتمثل في الإبقاء على عملة واحدة من بين جميع العملات الموجودة، وإحلالها محل جميع العملات الموجودة.

وقد قدم «فيرنر» تقريراً عام ١٩٧٠^(١) أوضح فيه كيفية المعالجة التدريجية لموضوع الاتحاد النقدي عبر سلسلة من المراحل المتعاقبة يتم من خلالها باطراد تضيق حيز التغيرات في أسعار الصرف داخل المنطقة إلى أن تجري المرحلة الأخيرة التي تثبت فيها أسعار الصرف دون رجعة فيها.

ولا شك في أن كثيراً من هذه المزايا التي يحققها التكامل النقدي من شأنها أن تهئ مناخاً ملائماً وإطاراً قانونياً لاستكمال جميع مقومات التكامل الاقتصادي بين عدد من الدول.

وبعد هذا العرض النظري لصور الاتحاد النقدي بين مجموعة من الدول، سوف نتعرف على أهم التجارب التكاملية القائمة في الدول الرأسمالية، وهي الاتحاد النقدي الأوروبي والذي تمخض عن إنشاء اليورو كعملة أوروبية موحدة.

الفصل الثاني

الوحدة الأوروبية والاتحاد النقدي

تمهيد وتقسيم:

ترجع فكرة الوحدة الأوروبية إلى عدة قرون مضت، ولكن هذه الفكرة لم تكن لتتحقق لولا المهارة السياسية لبعض الأوروبيين^(١). ولم تظهر الفكرة بوضوح وبشكل محدد في صورة وحدة أوروبية إلا في القرن العشرين، ويعد «جين مونيه» الاقتصادي الفرنسي صاحب فكرة السوق الأوروبية المشتركة، وبدأت الفكرة لديه على أثر الاضطرابات التي عانى منها الاقتصاد الفرنسي، وقد اقنعه الخبرة الطويلة بأن أوروبا إذا قدر لها أن تستعيد شيئاً من عظمتها السابقة فلن يتأتى ذلك إلا عن طريق الوحدة السياسية والاقتصادية والنقدية، ومن ثم فكر في كيفية إنشاء أوروبا الجديدة^(٢).

وسوف نتناول هذا الفصل في مباحث أربعة على النحو التالي:

المبحث الأول: السوق الأوروبية المشتركة.

المبحث الثاني: أوروبا الموحدة ١٩٩٣.

المبحث الثالث: تطور النظام النقدي الأوروبي.

المبحث الرابع: معاهدة «ماستريخت» والنظام القانوني للاتحاد النقدي الأوروبي.

المبحث الأول السوق الأوروبية المشتركة

تعد السوق الأوروبية المشتركة المحاولة الكبرى التي خرجت إلى حيز الوجود بعد الحرب العالمية الثانية لتحقيق الوحدة الأوروبية بعد أن بدأ ضعف أوروبا واضحاً من الناحيتين السياسية والاقتصادية بالنسبة لكل من الدولتين الكبيرتين؛ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، ولكن دور المحاولات الأخرى التي سبقتها لا يمكن إنكاره، فقد مهدت أمامها الطريق، وساعدتها على الازدهار، وزودتها بكثير من التجارب والخبرات.

وقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة إنشاء اتحاد أوروبي خوفاً من امتداد الشيوعية إلى أوروبا الغربية، وقد تمثل هذا التأييد في خطاب الجنرال «جورج مارشال» وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في ٥ يونيو ١٩٤٧ بجامعة هارفارد، وقد تضمن هذا الخطاب، تشجيع حكومات دول أوروبا الغربية إلى التكتل معاً، واتخاذ سياسات اقتصادية جماعية على أساس تلقي مساعدات مالية كبيرة من الولايات المتحدة بهدف استعادة الدول الأوروبية لقدرتها الإنتاجية وتحقيق وحدتها حتى تستطيع أن تحمي نفسها من الخطر الشيوعي^(١).

وفي غضون ذلك شعرت دول أوروبا الغربية أن التيار الشيوعي بدأ ينتشر في دول شرق أوروبا، واجتمعت على الفور ست عشرة دولة من دول غرب أوروبا، وفي عام ١٩٤٨ تكونت لجنة التعاون الاقتصادي الأوروبي^(٢) Committee for European Economic Co-operation وذلك لبحث إمكانية

تقوية أوروبا اقتصادياً لمواجهة الخطر الشيوعي والاستفادة من مشروع «مارشال»^(١).

وفي عام ١٩٦١ انضمت أمريكا وكندا كعضوين أصليين في هذه المنظمة، ثم تغير اسمها اعتباراً من هذا التاريخ بحيث أصبحت (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) Organisation for Economic Co-operation and Development (O.E.C.D).

وفي عام ١٩٥٧ نشأت السوق الأوروبية المشتركة بمقتضى معاهدة روما والتي وقع عليها ست دول أوروبية وهي؛ ألمانيا الغربية، وفرنسا، وإيطاليا، وهولندا، وبلجيكا، ولوكسمبورج^(٢)، وقد تضمنت المعاهدة توضيحاً للمراحل

=

التي يجب المرور بها من أجل إقامة السوق الأوروبية المشتركة، وتتلخص هذه المراحل في البدء بتخفيض التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء وتنتهي بالإلغاء الكامل للتعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء، إلا أن المعاهدة لم تعر أي اهتمام للتكامل النقدي. وقد حققت السوق الأوروبية المشتركة تقدماً هائلاً في مجال التنسيق والتكامل في كثير من القطاعات الاقتصادية، وتوج هذا التقدم بإنشاء اتحاد جمركي بين دول المجموعة في عام ١٩٦٨^(١).

المبحث الثاني

أوروبا الموحدة ١٩٩٣

بعد النجاح الأولي الذي حققته الجماعة الأوروبية في إنشاء الاتحاد الجمركي، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي للدول الأعضاء، الذي نتج عنه نمو اقتصادي متسارع استمر حتى عام ١٩٧٣، بدأت الجماعة الأوروبية في مواجهة كثير من العقبات والمشكلات الكبرى، جاء بعضها من خارج الجماعة نتيجة انهيار نظام الاقتصاد العالمي المستند إلى اتفاقية «بريتون وودز»، وأزمة الطاقة، وسبق اليابان والولايات المتحدة الأمريكية في استيعاب نتائج الثورة الصناعية الثالثة، وجاء بعضها الآخر نتيجة توسع الجماعة نفسها، ونزوع الدول الأعضاء - نتيجة الأزمة الاقتصادية - إلى الاستسلام إلى جماعات المصالح الضيقة داخلها، ومن ثم محاولة الالتفاف حول قرارات الجماعة الأوروبية باللجوء إلى

=

سياسات مثل الدعم والضرائب المحلية والقيود الفنية والحواجز غير الجمركية لتحقيق مزايا اقتصادية على حساب الدول الأخرى^(١).

وكان متوقعاً لدى الجماعة الأوروبية أنه يمكن التغلب على هذه العقبات والمشكلات من خلال سياسة تدريجية تستهدف تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء، من خلال أجهزة الجماعة ومؤسساتها، ولكن مع منتصف الثمانينيات بات واضحاً أن مثل هذا المنهج لن يقود إلى تحقيق أهداف الجماعة، ومن ثم قامت الهيئة الأوروبية The European Commission - الجهاز التنفيذي للجماعة - في عام ١٩٨٥ بوضع خطة متكاملة وقابلة للتنفيذ وتتضمن ثلاثمائة من التعليمات تستهدف إقامة سوق أوروبية موحدة خلال فترة تنتهي في ٣١ ديسمبر عام ١٩٩٢، وجمعتها في كتاب أبيض طرحته على المجلس الأوروبي الذي يضم زعماء الدول الأعضاء الاثنتي عشرة وقادتها، الذين عارضوا في بادئ الأمر، ثم أقرروا خطة العمل في سبتمبر سنة ١٩٨٥ متعهدين بالتعاون من أجل إنجاز أهداف الخطة في التخلص من كل الحواجز والحدود المادية الفنية والسياسات الاقتصادية التي تقف عائقاً أمام انتقال الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال بين أعضاء الجماعة، وخلال السنوات التالية أكد المجلس الأوروبي أكثر من مرة على ضرورة تحقيق هذه الأهداف في الزمن المحدد وبدأت أجهزة الجماعة في محاولة تحقيق هذا الهدف^(٢).

وفي غضون هذه الظروف التي مرت بها الجماعة الأوروبية، فقد عهد «جك ديبلور»^(١) إلى مفوض السوق الداخلي «الورد كوكفيلد» بمهمة وضع برنامج قابل للتنفيذ، وتحديد جدول عملي واضح لتحقيق غاية مهمة، وهي قيام سوق أوروبية موحدة لا تعوقها أية حواجز، وقد اتخذت عدة خطوات لتحقيق هذا الهدف تتمثل في^(٢):

- ١ - وضع خطة عمل هي (الكتاب الأبيض) في يونيو ١٩٩٥، وقد تضمن ثلاثمائة إجراء من أجل إزالة الحواجز القائمة أمام تنفيذ السوق الموحدة.
- ٢ - تم التصويت داخل المجلس الأوروبي على إقرار الوثيقة السابقة واتفق على أن يبدأ التنفيذ الفعلي لتلك السوق مع مطلع عام ١٩٩٣.
- ٣ - تم تعديل معاهدة روما بمقتضى توقيع الدول الأعضاء في السوق الأوروبية على الوثيقة الأوروبية المشتركة Single european act ونصت الوثيقة على إجراء العمل من أجل إقامة السوق الداخلية تدريجياً خلال فترة تنتهي في موعد هو ٣١ ديسمبر عام ١٩٩٢.
- وقد أوضحت هذه الوثيقة الركائز الأساسية التي يجب أن يقوم عليها مشروع أوروبا الموحدة ١٩٩٣، وتتمثل فيما يلي:
- ١ - العمل على أن تصبح أوروبا مساحة اقتصادية موحدة تشمل الدول الاثنتي عشرة الأعضاء بالمجموعة الأوروبية، وتضمن حرية انتقال البضائع والأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال دون أي حواجز وكأنها دولة واحدة.
- ٢ - عدم صنع أية حواجز جديدة بين أوروبا الموحدة والعالم الخارجي وإنما تقتصر على تحطيم الحواجز الحالية الموجودة داخلها حالياً.

٣ - أوروبا الموحدة سنة ١٩٩٣، تعني استبدال ١٢ نظاماً قانونياً مختلفاً للإدارة في مجالات البنوك والتأمين والمواصلات والمقاييس والهجرة.. إلخ بنظام وجهاز سياسي اقتصادي موحد وبنظام قانوني موحد (محكمة العدل الأوروبية)^(١).

المبحث الثالث تطور النظام النقدي الأوروبي

ترجع فكرة تكوين اتحاد نقدي أوروبي إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في أعقاب المشكلات التي واجهها النظام النقدي الدولي، وكان حجر الأساس لتكوين هذا الاتحاد هو توقيع اتفاقية تأسيس اتحاد الدفع الأوروبي (EPU)، الذي أدى إلى الاهتمام بضرورة تسوية المدفوعات بين دول الاتحاد الأوروبي دون اللجوء لأية مدخرات أجنبية.

وفي نوفمبر عام ١٩٦٩ تقدمت ألمانيا باقتراح لإنشاء اتحاد نقدي أوروبي، حيث تم تشكيل لجنة متخصصة برئاسة «بير وارنر» وزير المالية ورئيس وزراء لوكسمبورغ لوضع خطة تعمل على تحقيق الوحدة النقدية تدريجياً، وقدمت لجنة «وارنر» تقريرها إلى المجلس الأوروبي في فبراير عام ١٩٧١، وأوضح التقرير إمكانية إقامة اتحاد نقدي أوروبي على مراحل ثلاث تستغرق فترة ما بين سبع سنوات إلى عشر سنوات.

المرحلة الأولى: ومدتها ثلاث سنوات تبدأ في عام ١٩٧١ إلى ١٩٧٤، ويتم فيها تضيق هامش أسعار صرف العملات الأوروبية، إلا أن الجماعة الأوروبية لم تستطع تنفيذ هذا الاقتراح بسبب أزمة أسعار الصرف العالمية التي ظهرت في عام ١٩٧١ في أعقاب إعلان الرئيس «نيكسون» فك ارتباط الدولار بالذهب والتي أدت إلى عقد اتفاقية «سيمثوفيان» في ديسمبر عام ١٩٧١ حيث تم الاتفاق على زيادة هامش تقلبات أسعار الصرف مقابل الدولار إلى $\pm 2.2\%$ ^(١).

وفي المرحلة الثانية: العمل على التنسيق بين الأسواق المالية والقضاء على تذبذبات معدلات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء.

وفي المرحلة الثالثة: تعمل الجماعة الأوروبية على وضع نظام قانوني موحد للبنوك المركزية^(٢).

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسة في صنع اتحاد نقدي أوروبي، فلم تستجب السلطة التنفيذية في دول الجماعة الأوروبية لوضع هذه الدراسة موضع التنفيذ بسبب وجود نظام «بريتون وودز» وهو نظام نقدي عالمي يعمل على تثبيت أسعار الصرف بين العملات المختلفة، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينيات، تمتع العالم الغربي بمناخ من الاستقرار النقدي النسبي. إذ كانت جميع العملات تستند في قيمتها إلى تقويم شبه ثابت بالدولار الأمريكي، وكانت الدولارات الأمريكية قابلة للتحويل إلى ذهب بدرجة من الثبات، وهكذا فإن الدولار أصبح العملة التي يتم على أساسها حساب أسعار المواد الأولية وتقويم التعاملات الدولية وتنظيمها، ولذا فإن الاحتياطات النقدية للدول الغربية والمكونة من الذهب والدولار كان يمكن الاعتماد عليها في التحكم في أسعار العملات والحفاظ على ثباتها النسبي إضافة إلى تمويل العجز في التجارة الخارجية^(٣).

ومع بداية عقد السبعينيات تعرض الاقتصاد الأوروبي لعدد من المشكلات أهمها؛ ظهور موجات تضخمية، وعجز ميزان المدفوعات، الأمر الذي كان له أكبر الأثر في ضعف قدرتها التنافسية في السوق العالمية.

وقد تزامن مع هذه المشكلات إعلان الولايات المتحدة الأمريكية على أثر أزمتها الاقتصادية في عام ١٩٧١ توقفها عن تحويل الدولار إلى الذهب. وقد ترتب على هذا الإجراء حدوث عدم استقرار في السوق العالمية المالية بسبب عدم وجود عملة بديلة تحل محل الدولار في المعاملات الدولية. ولم تستطع البنوك المركزية للدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية استيعاب هذا الحدث، ومن ثم عجزت عن حماية عملاتها القومية، وكان لذلك أكبر الأثر في زيادة الضغوط التضخمية ونقص الاستثمارات وزيادة معدلات البطالة، بسبب عدم قدرة المستثمرين على التنبؤ بسعر العملات في المستقبل^(١).

وقد ساد الاقتصاد الأوروبي في أعقاب هذه الأحداث مرحلة عدم استقرار اقتصادي، قوامها عدم ثبات أسعار العملات وأسعار التحويل، مما أحدث مجالات كبيرة للمضاربة في العملات، ووجدت الجماعة الأوروبية صعوبة كبيرة في تحقيق أهدافها، وهي إقامة كتلة اقتصادي موحد.

وفي الاتجاه نفسه قدم رئيس الهيئة الأوروبية «روي جينكنز» في عام ١٩٧١^(٢) مشروعاً من أجل إقامة اتحاد نقدي بين دول الجماعة الأوروبية، مقررًا أن السبيل الأمثل لتحقيق استقرار نقدي هو إنشاء التدرجي لعملة أوروبية واحدة، يمكن استخدامها كغطاء لنصف تجارة الدول الأوروبية - فضلاً عن إغلاق مجال المضاربة في أسعار العملات.

وإن إنشاء العملة الأوروبية الموحدة يتطلب إنشاء هيئة نقدية أوروبية تعمل على تقديم الدعم اللازم لسد حالات العجز التجاري للدول الأعضاء، بمعنى آخر

أن تشكل هذه الهيئة بديلاً أوروبياً لصندوق النقد الدولي. ويرى «جينكنز» أن هذا الاقتراح من شأنه أن يحقق الاستقرار النسبي للسوق المالية، بما يمكن المستثمرين من التنبؤ بسعر العملات في المستقبل، ويعدّ حافزاً للمستثمرين على زيادة معدلات الاستثمار من أجل الاستفادة من مزايا السوق الكبيرة للجماعة الأوروبية، وكل هذا يضمن تقليل معدلات البطالة وتوزيع الاستثمارات على جميع دول المنطقة وخصوصاً الفقيرة منها، سعياً وراء تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة معدل الربح من خلال استخدام عمالة ذات أجور منخفضة نسبياً، وأمام المشكلات الكثيرة التي واجهت الدول الأوروبية، لجأت إلى اتباع نظام نقدي عرف باسم نظام الثعبان.

نظام الثعبان النقدي^(١):

يعدّ نظام الثعبان النقدي محاولة لتحقيق الترابط المالي الأوروبي عن طريق ربط أسعار العملات الأوروبية بعضها ببعض مع السماح لها بالتذبذب في حدود ضيقة وعرف بنظام "Snake in The Tunnel".

وقد طبق هذا النظام في إبريل عام ١٩٧٢ على أثر اتفاق محافظي البنوك المركزية في دول المجموعة الأوروبية على الاستمرار في التزام دول المجموعة بالهامش المقرر لتقلبات أسعار الصرف مقابل الدولار وهو $\pm 2.2\%$ ، بالإضافة إلى استحداث هامش جديدة لتقلبات أسعار صرف عملات دول المجموعة هو $\pm 1.2\%$. وهذا الهامش هو مثل الحدود المسموح بها لتقلبات أسعار صرف عملات دول المجموعة الأوروبية بعضها مقابل بعض. إذ أصبح هناك هامشان لتحرك أسعار صرف العملات الأوروبية أو لتقلبها، هما الهامش بالنسبة إلى أسعار صرف العملات الأوروبية مقابل الدولار بهامش أسعار الصرف بين بعض العملات الأوروبية وبعضها الآخر، ومن الملاحظ أن الهامش الأول أكبر

من الهامش الثاني، لذا أطلق على نظام سعر الصرف الأوروبي في هذه الحالة نظام الثعبان داخل النفق، حيث إن حركة تقلبات أسعار صرف العملات الأوروبية مقابل الدولار وتقلبات أسعار صرف بعض العملات الأوروبية مقابل بعضها الآخر مشابهة لحركة الثعبان داخل حجرة أو داخل النفق. ويستلزم تطبيق نظام الثعبان تدخل البنوك المركزية لدول المجموعة للمحافظة على قيمة عملاتها (سعر صرفها) في حدود الهوامش المسموح لها بالتحرك في إطارها^(١). وقد حقق هذا النظام استقراراً نسبياً بين أسعار عملات السوق وبين العملات الخارجية وبخاصة الدولار الأمريكي، إلا أن هذا الاستقرار لم يدم طويلاً، حيث تعرضت أسواق المال الدولية لكثير من الاضطرابات، وخصوصاً فيما يتعلق بعملات الدول الأوروبية، حيث تدهور سعر صرف الجنيه الاسترليني بسبب المضاربة التي أدت إلى وجود عجز وخروج كميات كبيرة من الاحتياطات البريطانية إلى خارج بريطانيا، الأمر الذي أدى إلى صدور قرار بتعويم الجنيه الإسترليني في يونيو عام ١٩٧٢. وهذه الأحداث نفسها مرت بها كل من إيطاليا والدنمارك وأغلب الدول الأوروبية، وقد أدركت الدول الأوروبية عدم ملائمة نظام الثعبان داخل النفق لتحقيق أهداف التكامل النقدي الأوروبي، وانهار نظام الثعبان النقدي، وكان على الدول الأوروبية أن تبحث عن نظام نقدي جديد.

النظام النقدي الأوروبي في أعقاب انهيار نظام الثعبان:

إن انهيار نظام الثعبان النقدي داخل النفق لم يثن الجماعة الأوروبية عن تحقيق هدف التكامل النقدي، بل عملت الجماعة الأوروبية على استحداث نظام نقدي جديد، عرف باسم النظام النقدي الأوروبي The European Monetary System (E.M.S).

وقد صادف هذا النظام تطبيقه في مارس ١٩٧٩، وترتب على ذلك إنشاء العملة الأوروبية الموحدة الإيكو ECU (نسبة إلى اسم عملة فرنسية ترجع إلى العصور الوسطى)، وقد اتفق على أن تستخدم الإيكو في تسوية المعاملات النقدية بين البنوك المركزية للدول الأعضاء، وتتحدد وحدة النقد الأوروبية على أساس سلسلة من الأوزان النسبية للعملة الخاصة بالدول الأعضاء وفقاً لحجم التجارة الخارجية لكل دولة عضو، ويتم تغيير الأوزان النسبية للعملة دورياً كل خمس سنوات، أو في حالة حدوث تغيير في قيمة أي عملة بنحو ٢٥٪ فأكثر، وفي هذه الحالة يمكن النظر في قيمة العملة الرئيسية بحيث يؤخذ في الاعتبار التغيرات الاقتصادية الممكنة، عن طريق إحداث تغيرات فيها، بناء على مفاوضات تشترك فيها الدول الأعضاء والهيئة الأوروبية^(١).

ويتضمن هذا النظام أن يكون لكل عملة من العملات الداخلة في التحالف سعران، أحدهما مركزي Central Rate وهو الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية The European Currency Unit (ECU) مع السماح بهامش للتغير في سعر العملة لا يتجاوز ٢,٢٥٪ زيادة أو نقصاناً، ويمكن في بعض الحالات إعطاء هامش أوسع من ذلك على أن يتم إنقاظه تدريجياً عندما تسمح الظروف الاقتصادية بذلك^(٢)، ولم يستخدم هذا الهامش الأوسع سوى إيطاليا التي أخذت هامشاً قدره ٦٪.

والسعر الثاني هو السعر المحوري الذي يحدد العلاقة بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلة في التحالف.

فضلاً عن ذلك تلتزم الدول الأعضاء في الوحدة النقدية الأوروبية بإيداع ٢٠٪ من احتياطي الذهب، و ٢٠٪ من احتياطي الدولار الأمريكي الموجود لديها في صندوق التعاون النقدي الأوروبي، وتتسلم بدلاً منها وحدات العملة الأوروبية ECU^(١).

ويسمح للدول الأعضاء في أوقات الأزمات المالية بالاقتراض من بعضها بعضاً، والتعاون المالي فيما بينها من أجل الحفاظ على استقرار سعر التبادل، وهذا الإجراء يقطع الطريق أمام المضاربين في أسعار الصرف، وينصرف هذا المفهوم أيضاً إلى ضرورة تقديم يد العون إلى الدول أعضاء الاتحاد النقدي الأقل نمواً، عن طريق تقديم قروض بأسعار فائدة مخفضة من الدول الغنية توضع في الصندوق الإقليمي الأوروبي الذي يقوم بإقراضها لأقل المناطق نمواً داخل الجماعة.

وقد حقق النظام النقدي الأوروبي قدراً نسبياً من استقرار أسعار صرف العملات الأوروبية، إلا أن الجماعة الأوروبية قد أدخلت مجموعتين من الإصلاحات على النظام النقدي، الأولى في إبريل ١٩٨٥، حيث تم الاتفاق على تعديل أسعار الفائدة على الإيكو، والثانية في سبتمبر ١٩٨٧، حيث تم إقرار مشروع التدخل في نطاق الحدود (التدخل لتحقيق استقرار أسعار الصرف عند حدود معينة)^(٢).

وفي إطار الاتجاه نحو الاتحاد النقدي، اجتمع رؤساء الدول والحكومات الأوروبية في يونيو ١٩٨٨، وتقرر تشكيل لجنة لبحث سبل استقرار التعامل النقدي، وقد رأس هذه اللجنة «جاك ديلور» رئيس اللجنة التنفيذية، وفي إبريل ١٩٨٩ أعدت اللجنة تقريراً عرف باسم تقرير «ديلور» وتضمن التقرير ضرورة

تحويل عدد من الوظائف من المستوى القومي إلى مستوى الجماعة الأوروبية وإنشاء صندوق احتياطي أوروبي (ERF) وإنشاء عملة أوروبية واحدة، وبنك مركزي واحد، على أن يتولى مسؤولية إدارة الوحدة النقدية الأوروبية، وتحديد السياسات النقدية واجبة التطبيق في المنطقة^(١).

وأوضح تقرير «ديلور»، أنه يمكن تحقيق الاتحاد النقدي الأوروبي من خلال مراحل ثلاث في غضون عشر سنوات، أي مع بداية عام ١٩٩٩^(٢).
وتتمثل هذه المراحل الثلاث فيما يلي^(٣):

المرحلة الأولى: وتتضمن حث الدول الأعضاء على الانضمام إلى النظام النقدي الأوروبي، مع التزامها بتطبيق النظام النقدي الأوروبي بطريقة جادة، وضرورة إنشاء الصندوق الاحتياطي كخطوة سابقة لإقامة بنك مركزي موحد.

المرحلة الثانية: العمل على إنشاء بنك مركزي أوروبي، وهذا يعني ضرورة التحول من سياسات نقدية خاصة بكل دولة إلى سياسة نقدية عامة لكل دول الاتحاد، على أن يتولى البنك المركزي تنسيق السياسة المالية والنقدية للدول الأعضاء.

المرحلة الثالثة: ضرورة تحديد سعر صرف نهائي ثابت بين الدول الأعضاء، ويتم طرح العملة الأوروبية الموحدة، على أن يتكون من البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للدول الأعضاء مؤسسة تسمى النظام الأوروبي للبنوك المركزية، ويعهد إلى هذه المؤسسة بسلطة تحديد السياسة النقدية للاتحاد والاحتفاظ بالاحتياطيات الرسمية للدول الأعضاء، كما يقوم البنك المركزي الأوروبي بتحديد سعر صرف العملة الأوروبية تجاه العملات الأجنبية،

ومع ضرورة التزام البنوك المركزية الوطنية بتنفيذ السياسة النقدية التي يرسمها النظام الأوروبي للبنوك المركزية European System of Central Bank (ESCB).

وفي أعقاب تقرير «ديلور»، اتجهت إرادة الحكومات أعضاء الاتحاد الأوروبي نحو ضرورة الإسراع باتخاذ خطوات جادة من أجل تتويج هذه الاقتراحات في صيغة قانونية تنفيذية، وكان ذلك من خلال عقد معاهدة دولية تضم الدول الأعضاء في الاتحاد لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما ولتوقيع الاتفاقية الجديدة للوحدة الأوروبية، فعقدت معاهدة «ماستريخت»، التي تعدُّ بحق النظام القانوني للاتحاد النقدي الأوروبي.

المبحث الرابع

معاهدة «ماستريخت» والنظام القانوني للاتحاد النقدي الأوروبي

تم التوقيع على معاهدة «ماستريخت»^(١) في ٧ فبراير ١٩٩٢ من الدول الأوروبية الاثنتي عشرة، وقد جاء في مشروع القانون المتعلق بالموافقة على معاهدة «ماستريخت» بالاستفتاء الفرنسي وصف المعاهدة بأنها اتفاقية إنشاء للاتحاد الأوروبي ومرحلة جديدة في بناء أوروبا الحديثة.

وقد تضمن القسم الثاني من المعاهدة مراحل ثلاثاً للوصول إلى اتحاد نقدي أوروبي تتمثل فيما يلي:

المرحلة الأولى: وفيها يجب تحرير حركة رؤوس الأموال وتنسيق السياسات النقدية والاقتصادية، وتستمر هذه المرحلة حتى نهاية ١٩٩٣.

المرحلة الثانية: إنشاء مؤسسة نقدية أوروبية (البنك المركزي الأوروبي) تعمل على الانتقال من العملة الوطنية إلى العملة الأوروبية الموحدة (اعتباراً من أول يناير ١٩٩٤) وتوحيد الترتيبات المتعلقة بنسب الفوائد ومعدلات التضخم مع تحديد العجز المسموح به في ميزانيات الدول الأعضاء.

المرحلة الثالثة: إنشاء عملة أوروبية موحدة تحل محل الإيكو، وذلك مع مطلع عام ١٩٩٩ تسمى الإيرو، على أن يكون هناك مرحلة انتقالية يتم فيها التعامل بالإيرو بجانب العملات الوطنية، وفي كل مرة تطبع فيها مبالغ من الإيرو تسحب كمية مماثلة من العملة المحلية^(١).

وأوضحت المعاهدة أن البنك المركزي الأوروبي سوف يدار من مجموعة من ستة حكام يعينهم المجلس الأوروبي ومجلس مستشاري حكام المصارف المركزية للدول المشاركة، (وقد تحفظت بريطانيا على هذه المرحلة).

ولقد تضمنت اتفاقية «ماستريخت» المعايير الواجب اتباعها من أجل تحقيق التقارب الاقتصادي، ومن أهم هذه المعايير التي يجب أن تتوافر في اقتصاد الدولة العضو حتى تنضم إلى الاتحاد النقدي ما يلي^(٢):

=

- أ - المحافظة على استقرار معدل التضخم بحيث لا يتجاوز عن ١,٥٪ من متوسط أدنى ثلاثة معدلات للتضخم في النظام النقدي.
- ب - المحافظة على استقرار سعر الفائدة بحيث لا يتجاوز ٢٪ من متوسط أدنى ثلاثة أسعار فائدة (للدول التي تحقق أدنى أسعار فائدة).
- ج - المحافظة على استقرار الميزانية العامة بحيث لا يتجاوز العجز في الميزانية عن ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي^(١).
- د - المحافظة على حجم الدين العام في الحدود الآمنة، بحيث لا يتجاوز حجم الدين العام عن ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي^(٢).
- هـ - المحافظة على استقرار سعر الصرف، على أن يكون التقلب في سعر الصرف في أضيق نطاق خلال السنتين السابقتين على الانضمام، وفي حدود هامش التقلبات المحدد (٢,٢٥٪).

وقد منحت الدول طالبة العضوية فترة سماح لتحقيق هذه الشروط بدأت عام ١٩٩٤ وتنتهي أواخر عام ١٩٩٨. وقد حرصت اتفاقية «ماستريخت» على إرساء هذه المعايير بهدف تحقيق التقارب الاقتصادي بين الدول الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن تحقيق الاستقرار النقدي، فمن المعروف أن قيام اتحاد نقدي مستقر يتطلب تنسيقاً وثيقاً في السياسات المالية الوطنية، لأن تمويل العجز المالي غالباً ما يتم من خلال التوسع النقدي مما يعرض الأسعار للارتفاع، ومن ثم ينبغي تحاشي هذا التوسع النقدي، ونتيجة

المخاوف من أن تتحمل الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي تكاليف العجز المالي المفرط، فلقد وضع شرط ألا يتجاوز العجز في الميزانية ٣٪ من الدخل القومي لكي يسمح للدولة بالانضمام إلى هذا النظام النقدي بالإضافة إلى تحديد حد أقصى لنسبة الدين العام، وهو ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد هذه المعايير أساساً لتكوين منطقة العملة المثلى^(١)، كما أوضحنا في الفصل الأول من هذه الدراسة.

وقد أوضحت اتفاقية «ماستريخت» كيفية تحقيق الانضباط المالي، وذلك من خلال مجموعة من الجزاءات، وتبدأ بقيام المجلس الوزاري بتوجيه التحذير والمطالبة باتخاذ التدابير الملائمة للدولة العضو المعنية بذلك، وتدرج هذه الجزاءات على النحو التالي^(٢):

- نشر معلومات اقتصادية تفصيلية فيما يتعلق بمبيعات صكوك الدين.
 - إعادة النظر في تقديم قروض إلى الأعضاء من بنك الاستثمار الأوروبي.
 - إيداع وديعة من غير فائدة لدى الاتحاد الأوروبي، أو فرض غرامات ملائمة.
- ويمكن القول إن اتفاقية «ماستريخت» كانت تهدف إلى تحقيق المحافظة على استقرار الأسعار وتعزيز السياسة الاقتصادية بين دول الاتحاد الأوروبي، وذلك وفقاً لمبدأ المنافسة الحرة وآلية السوق، ولدعم استقرار الأسعار يجب أن تسعى الدول الأعضاء إلى تفادي العجز المفرط في موازاناتها العامة، ووافقت على إلغاء تمويل الإنفاق العام عن طريق المصرف المركزي في بداية المرحلة الثانية، وأن تصبح مصارفها المركزية مستقلة عن حكوماتها عند بداية المرحلة الثالثة، وتم الاتفاق أيضاً على أن يقوم مجلس الوزراء باتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الدول التي لا تنفذ القرار الخاص بشأن وجوب تخفيض عجز موازاناتها، وهذا يشير إلى الصفة الإلزامية لتنفيذ خطوات الوحدة النقدية الأوروبية.

وقد دخلت جميع الدول الموقعة على اتفاقية «ماستريخت» في المرحلة الثالثة ما عدا بريطانيا والدنمارك واليونان التي تتخذ موقف الترقب والانتظار لدراسة النتائج الاقتصادية للنظام الجديد على اقتصاداتها. وعند استخدام اليورو سوف تتمكن الدول الأعضاء من استخدام عملاتها لمدة نحو ثلاث سنوات حتى أول يوليو عام ٢٠٠٢ (وهذه المدة منحت للبنوك التجارية لتحويل جميع تعاملاتها إلى اليورو) وعند هذا التاريخ ستكون العملة الجديدة ملزمة لجميع الحكومات والمؤسسات والأفراد وتختفي كل العملات الأخرى، وبذلك تتحقق الخطوة الأخيرة في التكامل الاقتصادي لتلك الدول. ومن أجل تنظيم السياسات المالية والنقدية وسياسات أسعار الصرف والتخصير لإصدار العملة الورقية للاتحاد الأوروبي، أسست معاهدة «ماستريخت» المؤسسة النقدية الأوروبية في عام ١٩٩٤ كنواة لإنشاء البنك المركزي الأوروبي ECB، وهو الجهة الرسمية المسؤولة عن إدارة العمليات المالية والذي يبدأ عمله في بداية العام المقبل، ويهدف أساساً إلى استقرار الأسعار وتخفيض معدلات التضخم أو تثبيتها^(١).

وتدعيماً للسياسة النقدية تشير المادة (١٠٥) من اتفاقية «ماستريخت» إلى أن هدف نظام البنوك المركزية الأوروبية European System of Central Banks (ESCB) هو العمل على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية لدول الجماعة، وعلى ضوء ذلك تتحدد أهداف النظام الأوروبي للمصارف المركزية فيما يلي^(٢):

١ - العمل على تنسيق السياسة النقدية الخاصة بالجماعة ووضعها موضع التنفيذ.

٢ - التحكم والسيطرة على الاحتياطيات النقدية للدول الأعضاء.

٣ - تدعيم سياسات موازين المدفوعات بما يخدم الأهداف التنموية.

٤ - العمل على تهيئة المناخ لإنشاء البنك المركزي الأوروبي، والذي سيتولى مهام التنسيق بين سياسات البنوك المركزية للدول الأعضاء، والحد من الازدواجية في السياسات النقدية المطبقة، هذا مع الالتزام بالحدود والشروط الخاصة بهذه العملية، وفقاً لما جاء بالمادة ١٠٦ من اتفاقية «ماستريخت».

الصعوبات التي تعرضت إليها الوحدة النقدية الأوروبية:

هناك عدد من الصعوبات تعرضت لها الوحدة النقدية الأوروبية في غضون السنوات القليلة التالية لإنشائها أهمها:

١ - تباين أسعار الصرف بين دول الاتحاد:

لقد تعرضت أسواق المال في دول الاتحاد الأوروبي لعدد من الصعوبات والمشكلات كانت أن تعصف بفكرة إنشاء وحدة نقدية أوروبية لولا عزيمة دول الاتحاد الأوروبي، ومن أهم هذه الصعوبات ما حدث في أيلول ١٩٩٢ عندما خرجت عملات بعض الدول الأوروبية من آلية الصرف الأوروبي، كالليرة الإيطالية والجنيه الإسترليني لرغبة حكومتهما في أن تكون لهما سياسة نقدية مستقلة لأسباب دورية قصيرة الأجل، كما ارتفعت أسعار بعض العملات مقابل انخفاض البعض الآخر منها، مما أحدث توتراً فيها وكثرت المضاربات عليها^(١).

وقد تأثر كل من الجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية بهذه المضاربات، مما أدى إلى فقد الجنيه الإسترليني ٨٪ من قيمته، الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية إلى اقتراض ١٤ مليار دولار بهدف دعم عملتها الوطنية، كما فقدت الليرة الإيطالية ٧٪ من قيمتها، وسمح لها بالتعويم بعد خروجها من آلية

الصرف الأوروبي، كما انخفضت كل من البيزيتا الإسبانية والاسكودا البرتغالية بنسبة ٦٪ خلال عام ١٩٩٢^(١).

وقد اتسع نطاق الأزمة النقدية وامتد إلى كل من فرنسا والدانمارك وبلجيكا خلال عام ١٩٩٢، على الرغم من ارتفاع الأداء الاقتصادي لهذه الدول فيما يخص معدلات التضخم والبطالة.

وإزاء هذه الأزمات المالية والنقدية التي تعرضت لها أغلب دول الاتحاد الأوروبي أصبح هناك اعتقاد بأن بعض الدول الأوروبية سوف تنسحب من نظام النقد الأوروبي، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي نجحت في تغيير هذا الاعتقاد، وذلك عن طريق توسيع هوامش التذبذب لأسعار الصرف من (٢,٢٥٪) إلى (١٥٪) في عام ١٩٩٣^(٢).

وقد صاحب تباين أسعار الصرف بين دول الاتحاد الأوروبي على ذلك تدهور مراكزها المالية، وترتب على ذلك زيادة في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في أغلب هذه الدول، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة التي تعدّ نتيجة طبيعية لهذه الظواهر، كما صاحب تباين أسعار الصرف تباين في أسعار الفائدة بين دول الاتحاد، مما أدى إلى اختلاف في هياكل التكاليف وحركة رؤوس الأموال نحو الدول التي تتميز بارتفاع أسعار الفائدة فيها. وكان ارتفاع أسعار الفائدة في ألمانيا مقارنة بباقي دول الاتحاد عاملاً مؤثراً فيها، مما جعل هذه الدول غير قادرة على اتباع سياسات نقدية متساهلة، وظهور العجز في موازين المدفوعات الناجم جزئياً عن الزيادة في مدفوعات الفائدة^(٣).

٢ - الصعوبات الناجمة عن آلية التدخل:

لقد تضمن نظام النقد الأوروبي عدداً من آليات التدخل في السياسات النقدية والمالية للدول الأوروبية أعضاء الاتحاد بهدف تحقيق التقارب فيما بينها، ويتم هذا التدخل من خلال التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل والتي يوفرها نظام النقد الأوروبي وبكميات غير محدودة. وقد أسهم التدخل الذي استخدمته البنوك المركزية الأوروبية، ومنها البنك الاحتياطي الألماني في زيادة حجم السيولة الدولية وفي عرض النقد، فقد بلغ حجم الأموال التدخلية التي استخدمها البنك الألماني في عام ١٩٩٢، ما يزيد على ٩٠ مليار دولار، كما تضاعفت الاحتياطيات النقدية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل التضخم في أغلب دول الاتحاد بسبب آلية التدخل الذي قامت به البنوك المركزية - وقد أدت هذه الصعوبات إلى تباطؤ الدول في اتباع سياسات التقارب المتفق عليها وفقاً لمعاهدة «ماستريخت»^(١)، إلا أن الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي استطاعت تجاوز هذه الصعوبات ونجحت في الوصول إلى نهاية المطاف وإطلاق العملة الأوروبية الموحدة اليورو مع مطلع عام ١٩٩٩.

الفصل الثالث

اليورو Euro

تمهيد وتقسيم:

إن ولادة العملة الأوروبية الموحدة اليورو من أهم الأحداث الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية، وتكمن أهمية هذا الحدث في ميلاد قوة تجارية دولية ضخمة واقتصاد عالمي ينافس اقتصاد الولايات المتحدة واليابان، فالوحدة الاقتصادية والمالية الأوروبية تضم إحدى عشرة دولة أوروبية تشكل اللبنة الأولى لقوة اقتصادية دولية مؤثرة في الاقتصاد العالمي وإقامة سوق رأسمالية جديدة، وسوف نتناول هذا الفصل في مباحث أربعة على النحو التالي:

المبحث الأول: اليورو كعملة أوروبية موحدة.

المبحث الثاني: اليورو والاقتصاد العالمي.

المبحث الثالث: اليورو وأسواق المال العالمية.

المبحث الرابع: التحديات الماثلة أمام اليورو.

المبحث الأول

اليورو كعملة أوروبية موحدة

يلاحظ هنا أن طرح اليورو لن يحدث اختلافاً كبيراً لكثير من الأوروبيين في بداية الأمر، إذ إن أوراق اليورو وعملاته لن تطرح للتداول قبل يناير عام ٢٠٠٢، وتضم الدفعة الأولى من دول الاتحاد الأوروبي المنضمة إلى اليورو كلاً من ألمانيا وفرنسا والنمسا وبلجيكا وفنلندا وإيرلندا وإيطاليا ولوكسمبورج وهولندا والبرتغال وإسبانيا، ولا شك أن خروج اليورو إلى حيز الوجود يعد أكبر دلالة على نجاح التجمع الأوروبي في توحيد العملة النقدية لإحدى عشرة دولة أوروبية، عن طريق قيام وحدة أوروبية حقيقية، والتي تعني في الواقع اقتطاع

لجزء من سيادة كل دولة من الدول الأعضاء (في صورة أموال وثروات وبنوك) وتقدمها طوعية تحت تصرف بنك مركزي واحد، وهو ما سوف يؤدي إلى انتهاج سياسات اقتصادية واحدة، ومن ثم انتهاج سياسات داخلية وخارجية متقاربة أو متماثلة في إطار هذا التجمع الأوروبي الكبير^(١).

ومن المقرر استخدام اليورو على مرحلتين، حتى تستطيع الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي أن تستوعب هذا المولود الجديد، ويمكن توضيح هاتين المرحلتين على النحو التالي:

المرحلة الأولى لاستخدام اليورو:

تعدُّ المرحلة الأولى لاستخدام اليورو بمثابة مرحلة انتقالية بدأت مع مطلع عام ١٩٩٩ وتنتهي عام ٢٠٠٢، ويتم خلال هذه المرحلة التحول إلى العملة الجديدة، بحيث تصبح العملات القومية مجرد تعبيرات مختلفة للعملة الواحدة نفسها؛ كما ستتحول مسؤولية السياسة النقدية من البنوك المركزية القومية إلى البنك المركزي الأوروبي، وسيتم خلال هذه الفترة تداول اليورو كنفود دفترية، أي أنه سوف يستخدم في التحويل بين البنوك، حيث تجري البنوك حساباتها عن طريق اليورو، كما تجرى جميع العمليات في أسواق المال عن طريق العملة الجديدة. أما بالنسبة للقطاع الخاص فسيكون حراً في استخدام اليورو خلال هذه الفترة في صورته غير النقدية، حيث ستتوافر له التسهيلات المطلوبة للتحويل من العملات القومية إلى اليورو وبالعكس، كما يتم في مطلع عام ١٩٩٩ التثبيت النهائي لأسعار الصرف بين اليورو والعملات المشاركة، وهي خطوة على درجة كبيرة من الأهمية يتمثل هدفها الرئيسي في تحديد أسعار الصرف وفي القضاء على أي انحرافات قد يتسبب بها المضاربون^(٢). وعقب تحديد أسعار الصرف الأجنبي لن تكون هناك أية فرصة لظهور أية مضاربات بين العملات المشاركة في الاتحاد النقدي، إذ ستكون كلها من الناحية العملية

مثل عملة واحدة. كما سيتم أيضاً بمقتضى القانون ضمان تطبيق سعر التحويل السائد على القيمة النقدية للعملات، ودمج أسعار الفائدة المصرفية وتوحيدها، لكن ذلك لا يعني أن المقترضين على اختلاف مستوياتهم وأوضاعهم المالية سيدفعون أسعار الفائدة نفسها، بل ستظل تفاوتات أسعار الفائدة مستمرة حتى بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي المقترضة على أساس الفوارق الملحوظة بين الدول الأوروبية من ناحية ومستوى الأداء الاقتصادي من ناحية أخرى. وخلال الفترة الانتقالية الممتدة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٢ سيظل التداول والتعامل في العملات المشاركة مستمراً مع اليورو، ولتسهيل إطلاع المستهلك على تفاوت الأسعار سيتم تسعير بعض السلع والمنتجات بالعملة الوطنية لكل دولة وبالعملة الجديدة معاً اعتباراً من أول عام ١٩٩٩ - على أن تستخدم عملة اليورو بصورة رئيسة خلال الفترة الانتقالية لأغراض الحسابات الدفترية إلى أن تطرح العملة النقدية للتداول، على أن المبدأ الذي سيطبق خلال الفترة الانتقالية هو أنه لا يمكن منع أي طرف من استخدام اليورو، كما لا يمكن إجبار أي طرف على استخدامه، ومع انتهاء هذه الفترة الانتقالية سوف تطرح عملة اليورو المعدنية والورقية للتداول الحر، وسيقل تدريجياً استخدام العملات الوطنية للدول الأعضاء خلال هذه الفترة وحتى عام ٢٠٠٢، حيث سيصبح اليورو العملة الوحيدة في ذلك العام والعملة الوحيدة في الكتلة الاقتصادية الهائلة التي تضم الدول المشاركة في الاتحاد النقدي، مثلما يشكل الدولار الأمريكي العملة الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية^(١).

المرحلة الثانية لاستخدام اليورو:

تبدأ المرحلة الثانية لاستخدام اليورو مع مطلع عام ٢٠٠٢ وتستمر حتى شهر يوليو من العام نفسه حيث يتم تبادل العملات لمدة ستة أشهر فقط، بعدها يصبح اليورو عملة بذاتها وتفقد العملات القومية صفتها القانونية وستبدأ الحكومات بإجراء جميع عملياتها بوساطة اليورو.

المبحث الثاني اليورو والاقتصاد العالمي

لا شك في أن ظهور اليورو كعملة أوروبية موحدة^(١) سوف يكون له كثير من الآثار على الاقتصاد العالمي وأسواق المال العالمية، وللتعرّف على هذه الآثار سوف نعرض بعض الحقائق .

من الحقائق الأساسية عن منطقة اليورو أنها تضم إحدى عشرة دولة وهي: (النمسا - بلجيكا - فنلندا - فرنسا - ألمانيا - إيرلندا - إيطاليا - لوكسمبورج - هولندا - البرتغال - إسبانيا)، ويبلغ تعداد سكان هذه المنطقة نحو ٢٩١ مليون نسمة مقابل ٢٦٩ مليون نسمة في الولايات المتحدة الأمريكية، و١٢٦ مليون نسمة في اليابان.

وتبلغ مساحة منطقة اليورو ٢,٣٦٥ مليون كيلومتر مربع، وتشير بيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم ١٩٩٩/٩٨ إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لدول يورو مجتمعة يبلغ نحو ٦٣٠٨ مليارات دولار في عام ١٩٩٧، بما يشكل نحو ٢٢,٤٪ من الناتج العالمي في العام نفسه، في حين يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية نحو ٧٧٤٦ مليار دولار، بما يشكل نحو ٢٧,٥٪ من الناتج العالمي في العام نفسه^(٢).

وفيما يتعلق بأداء اقتصادات دول يورو والتي تعكس الحالة العامة لاقتصادات تلك الدول واتجاه تطور قوتها الاقتصادية وحدوده، فإن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لدول منطقة اليورو ارتفع من ١,٦٪ عام

١٩٩٦ إلى ٢,٥٪ عام ١٩٩٧ ثم إلى ٣٪ عام ١٩٩٨، ومن المتوقع أن يبلغ هذا المعدل ٢,٨٪ عام ١٩٩٩ وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي^(١)، وإن كانت تقديرات مجلة الإيكونوميست البريطانية^(٢) تشير إلى أن معدل النمو الحقيقي للنواتج المحلي الإجمالي لدول يورو لن يتجاوز ٢,١٪ عام ١٩٩٩ ونحو ٢,٥٪ عام ٢٠٠٠. وفي المقابل فإن معدل النمو الحقيقي للنواتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية ارتفع من ٣,٤٪ عام ١٩٩٦ إلى ٣,٩٪ عام ١٩٩٧ ثم انخفض إلى ٣,٥٪ عام ١٩٩٨، ومن المتوقع حسب تقديرات صندوق النقد الدولي أن ينخفض إلى ٢٪ فقط عام ١٩٩٩. وإن كانت تقديرات مجلة الإيكونوميست البريطانية^(٣) تشير إلى أن معدل النمو الحقيقي للنواتج المحلي الإجمالي الأمريكي سوف يبلغ ٣,٢٪ في عام ١٩٩٩ ثم ينخفض إلى ٢,٢٪ في عام ٢٠٠٠، ووفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي المشار إليها آنفاً فإن منطقة اليورو سوف تحقق نمواً حقيقياً لنواتجها المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٩، يتجاوز النمو الحقيقي للنواتج المحلي الإجمالي الأمريكي، بعد أن ظل الاقتصاد الأمريكي يحقق معدلات نمو مرتفعة لنواتجها المحلي الإجمالي تتجاوز معدلات نمو مرتفعة لنواتجها المحلي الإجمالي وتتجاوز معدلات النمو المناظرة في دول يورو منذ عام ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٨. وهذا التحسن في معدل النمو الحقيقي للنواتج المحلي الإجمالي لدول يورو مقابل تراجع النمو في الولايات المتحدة سوف يشكل دعماً للعملة الأوروبية الموحدة مقابل الدولار في التفاعلات السوقية الحرة. ولكن إرادة السلطات النقدية في دول يورو والولايات المتحدة سوف تؤثر في اتجاه حركة الأسعار بين يورو والدولار الأمريكي بصورة قد تبتعد بها عن التوازن الحقيقي بينهما^(٤).

وعن معدل التضخم في دول منطقة اليورو، تشير بيانات صندوق النقد الدولي^(١) إلى أن معدل التضخم انخفض من ٢,٤٪ عام ١٩٩٦ إلى ١,٧٪ عام ١٩٩٧ ثم إلى ١,٤٪ عام ١٩٩٨، ومن المتوقع أن يرتفع بشكل محدود إلى ١,٦٪ عام ١٩٩٩، بينما تشير بيانات مجلة الإيكونوميست البريطانية^(٢) إلى أن معدل التضخم في دول اليورو لن يتجاوز ١٪ عام ١٩٩٩ وسوف يبلغ ١,٤٪ في عام ٢٠٠٠، وفي المقابل تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل التضخم بلغ في الولايات المتحدة الأمريكية ٢,٩٪ عام ١٩٩٦ وانخفض إلى ٢,٣٪ عام ١٩٩٩ - أما مجلة الإيكونوميست فتتوقع أن يبلغ معدل التضخم في الولايات المتحدة ٢٪ عام ١٩٩٩ و٢,٢٪ عام ٢٠٠٠^(٣). ووفقاً للتقديرين اللذين وضعهما صندوق النقد الدولي ومجلة الإيكونوميست فإن معدل التضخم في دول منطقة اليورو سوف يقل عن نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عامي ١٩٩٩، ٢٠٠٠ بصورة مؤثرة بشكل أكثر إيجابية عن اقتصادات دول يورو مقارنة بالولايات المتحدة.

وعلى ذلك يلاحظ أن معدل التضخم في منطقة اليورو سوف ينخفض عن نظيره في الولايات المتحدة، وهذا يعني أن أسعار السلع في دول منطقة اليورو سوف تزيد بمعدلات أقل من نظيرتها في أمريكا، مما يساعد على زيادة القدرة التنافسية لهذه السلع في الأسواق الدولية في حالة ثبات باقي العوامل المؤثرة في حركة هذه القدرة التنافسية - فضلاً عن أن انخفاض معدل التضخم في منطقة اليورو سوف يجعل سعر الفائدة على اليورو إيجابياً برغم أن هذا السعر منخفض ومحدد بنسبة ٣٪ ولكنه أعلى من معدلات التضخم التي من المتوقع أن تسجل ما يتراوح بين ١٪ حسب الإيكونوميست، و١,٦٪ حسب صندوق النقد الدولي، وفي الحالتين ستكون هناك فائدة إيجابية تتراوح بين ٢٪، و١,٤٪.

ولأن انخفاض معدل التضخم من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة في منطقة اليورو، الأمر الذي يعني انخفاض أسعار الإقراض، بما يشجع حركة اقتراض رجال الأعمال الأوروبيين لتحويل الاستثمارات الجديدة المحفزة للنمو الاقتصادي الذي يمكن أن يشكل سندا للعملة الأوروبية الموحدة.

وعن معدل البطالة في منطقة اليورو فإن بيانات صندوق النقد الدولي^(١) تشير إلى أنه بلغ ١٢,٥٪ عام ١٩٩٧ وانخفض إلى ١١,٨٪ عام ١٩٩٨ في حين أن مجلة الإيكونوميست البريطانية^(٢) تشير إلى أن هذا المعدل انخفض إلى ١٠,٦٪ في يناير ١٩٩٩، ورغم انخفاض هذا المعدل في أوروبا بشكل جيد منذ العام الماضي وحتى الآن، فإنه يبقى أعلى كثيراً من معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية الذي بلغ ٤,٥٪ عام ١٩٩٨، ولن يتجاوز وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي ٤,٨٪ عام ١٩٩٩، في حين تشير بيانات مجلة إيكونوميست^(٣) إلى أن معدل البطالة في الولايات المتحدة بلغ ٤,٤٪ في فبراير ١٩٩٩، أي أنه مازال مستمراً في التراجع بصورة تؤكد استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق تقدم في القضاء على البطالة.

وإذا كان معدل البطالة في الولايات المتحدة أفضل كثيراً من نظيره في دول اليورو، إلا أن اتجاه تغير هذا المعدل في دول اليورو في المستقبل تشير إلى أنه سوف ينخفض على ضوء تحسن معدل النمو الاقتصادي، ولكنه سيستمر فترة طويلة أعلى من نظيره الأمريكي في السنوات المقبلة.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية^(٤)، يلاحظ أن واردات دول منطقة اليورو بلغت نحو ١٩٨٠ مليار دولار في عام ١٩٩٧، بما يمثل نحو ٣٠,٤٪ من الصادرات العالمية، في حين بلغت الصادرات الأمريكية ٦٨٧,٦ مليار دولار، بما

يوازي نحو ١٢,٤٪ من الصادرات العالمية عن العام نفسه، أما واردات دول اليورو فإنها بلغت ١٢٣٢,٨ مليار دولار، وبما يمثل نحو ٢٧,٣٪ من الواردات العالمية عام ١٩٩٧، مقارنة بالواردات الأمريكية التي بلغت قيمتها ٨٩٨,٧ مليار دولار، بما يمثل نحو ١٦٪ من الواردات العالمية عام ١٩٩٧. وهذه البيانات توضح أن القوة التجارية لدول اليورو تتفوق بشكل ساحق على الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى أن دول اليورو حققت فائضاً تجارياً بلغ ١٤٤,٣ مليار دولار عام ١٩٩٧، كما أن فائض هذه الدول إزاء العالم الخارجي من دون حساب التجارة فيما بينها، بلغ ٩٤,٩ مليار دولار خلال الاثنى عشر شهراً المنتهية في نوفمبر ١٩٩٨، وفي المقابل فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني عجزاً تجارياً هائلاً بلغ ٢١١,١ مليار دولار عام ١٩٩٧، وبلغ ٢٤٨ مليار دولار في عام ١٩٩٨^(١).

ويلاحظ أيضاً أن دول اليورو حققت فائضاً هائلاً في ميزان الحساب الجاري بلغ ٩٧,٣ مليار دولار في الاثنى عشر شهراً المنتهية في سبتمبر ١٩٩٨، مقابل تحقيق الولايات المتحدة الأمريكية لعجز هائل في ميزان حسابها الجاري بلغ ٢٠٩,٨ مليار دولار في الفترة نفسها^(٢).

ولا شك في أن وجود فائض كبير في الموازين الخارجية لدول اليورو (الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري) مقابل عجز كبير في الموازين المناظرة للولايات المتحدة يشكل عنصر دعم للعملة الأوروبية الموحدة «اليورو» في مواجهة الدولار. هذا فضلاً عن أن ضخامة حجم التجارة الخارجية لدول يورو وتفوقها الكبير على الولايات المتحدة يشكل أساساً موضوعياً لتنامي الطلب العالمي على هذه العملة، ومن ثم تعزيز مركزها في مواجهة الدولار.

وعن الموازنة العامة للدولة فإن الوضع في دول يورو سيئ للغاية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، فبرغم أن دول يورو قررت أن انخفاض العجز في الموازنة العامة للدولة إلى ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي شرط للانضمام إلى منطقة يورو - وقد وصل هذا العجز فعلاً إلى ٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول يورو في العام ١٩٩٨، إلا أن الولايات المتحدة حققت تحولاً حاسماً في موازنتها العامة وسجلت فائضاً فيها بلغ ١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي لها عام ١٩٩٨.

وتملك دول اليورو الجزء الأكبر من الاحتياطي العالمي من الذهب بنسبة ٢٠,٦٪ مقابل ٨,١٣٪ لليابان و ٤,١٪ للولايات المتحدة^(١).

وتؤكد هذه المؤشرات أن إطلاق اليورو سيجعل من أوروبا ثاني قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وأن اليورو سوف يكون عملة مستقرة ذات مصداقية بسبب توافر عدد من العوامل التي تؤهلها لذلك، وأهم هذه العوامل^(٢):

١ - تمتع اليورو بقاعدة اقتصادية متينة، ذلك أن المعايير الواردة في معاهدة «ماستريخت»، يعدّ التقيد بها شرطاً أساسياً للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حتى تكون اقتصادات الدول المشاركة على درجة كبيرة من القوة والانسجام والتقارب.

٢ - إن الاتحاد النقدي الأوروبي سوف يكون دعماً للاستقرار الداخلي والخارجي نقدياً ومالياً، فعلى مستوى الاستقرار النقدي اشترطت معاهدة «ماستريخت» بالإضافة إلى المعايير الاقتصادية الموضوعية - معياراً قانونياً آخر ومؤسساً، وهو استقلالية البنوك المركزية الوطنية وانسجام لوائحها مع أحكام المعاهدة، أما على مستوى الاستقرار المالي فكان من الضروري أن

يكون لمجلس وزراء الاتحاد نفوذ أكبر على موازنات الدول الأعضاء وممارسة رقابة دقيقة متبادلة، وتنسيق بين مختلف السياسات المالية في اقتصادات الدول التي تتألف منها منطقة اليورو.

٣ - سوف يكون اليورو عملة عالمية ذات شأن، فمما لا شك فيه أن الدولار يمثل بشكل واضح العملة الرئيسية في الأسواق العالمية والمرجع الأساسي في الأسواق المالية، غير أن اليورو قادر على أن يصبح عملة احتياطية مهمة، ويؤكد ذلك أن إجمالي الناتج القومي لدول الاتحاد الأوروبي يفوق إجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة، وكذلك في حجم الصادرات، كما أن عدد سكانه أكبر، وأن فائض ميزان مدفوعاته كبير وهيكل.

وفي دراسة قدمتها «مودي انفستر سرفيس» وهي هيئة تتولى «تقويم درجة الملاءة»^(١)، أوضحت أنه من المتوقع أن تبلغ أسواق السندات المقدرة باليورو من سبع إلى عشر سنوات مستوى يعادل ما بلغته سوق الولايات المتحدة، من حيث النطاق وحجم المعاملات والمسؤولية، وقد استندت الهيئة في ذلك إلى ثلاثة مبررات:

١ - التعامل باليورو في نطاق دول الاتحاد الأوروبي يساعد على إيجاد سوق مالية أوروبية أكثر شفافية وجاذبية، بحيث يسهل على المستثمرين دراستها وتحليلها للاستثمار فيها.

٢ - النمو الكبير والمتوقع لصناديق المعاشات الخاصة.

٣ - النمو الواضح الذي شهدته عمليات إدماج الشركات مختلفة الجنسيات وشرائها تلك التي تجاوز حجمها المائة مليار دولار.

وتشير الدراسات^(٢) الأولية إلى أن اليورو سيكون أكثر قوة واستقراراً من الدولار في المدى الطويل، وذلك لارتكازه على اقتصادات عدة دول أوروبية

مجتمعة سوف تنعم بمستوى اقتصادي أكثر استقراراً من اقتصاد دولة منفردة، بالإضافة إلى ذلك فإن جزءاً كبيراً من مئات المليارات من العملات الأجنبية المودعة لدى البنوك المركزية الأوروبية سوف تصبح أقل فائدة في احتياطات هذه البنوك بعد ارتباطها بنظام نقدي موحد على مستوى القارة، وسوف يقتصر هذا الاحتياطي على تعاملات تلك الدول مع الولايات المتحدة أو أي من الدول الخارجية الأخرى التي ترغب في التعامل في عملات بخلاف اليورو، ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة الأمريكية وهي أكبر دولة في العالم لن تستطيع الاستمرار في التمتع بوضعها الحالي، حيث لا يمثل سداد ديونها الخارجية مشكلة، ذلك أن كل ديونها تسدد بالدولار، وهي عملتها المحلية، وعلى هذا سوف تعاني الولايات المتحدة مشكلة تمويل كبيرة قد تنعكس على خفض حجم معونات الخارج، كذلك فإن العملة الموحدة ستكون أقل كلفة من التعامل في العملات الأوروبية منفردة بالنسبة للمستورد، حيث إن المنتجات الأوروبية ستسعر بعملة واحدة، ومن ثم لن يحتاج المستورد إلى تحويل الدولار إلى مارك أو فرنك أو أي عملة أوروبية أخرى، ولا شك أن هذا سوف ينعكس على الصادرات الأوروبية، وخصوصاً بعد أن يستفيد المنتجون من وفورات حجم الإنتاج الكبير بعد أن تصبح أوروبا كلها بلداً واحداً، كما أن انتقال رؤوس الأموال داخل القارة الأوروبية في ظل عملة موحدة سوف يساعدها على الاتجاه من الدول الأكثر تقدماً إلى الدول الأقل تقدماً داخل القارة التي تتميز بانخفاض أسعار العمالة بها نسبياً، مما يعني في النهاية وفراً في الأسعار وقدرة فائقة على المنافسة وزيادة في التصدير.

ومن المؤكد أن يؤدي استخدام اليورو إلى التخلص نهائياً من مخاطر تذبذب أسعار العملات المنفردة، كالليرة الإيطالية والفرنك الفرنسي وغيرهما، وسيلغي هذا الحاجة إلى عمليات التغطية (Hedging) الضرورية لمواجهة احتمالات هذه التذبذبات، مما يعني جواً من الطمأنينة على المعاملات التجارية والمالية.

ومن المؤكد أيضاً أن يؤدي اليورو إلى شفافية (Transparency) واضحة في الأسعار، فسعر السلعة نفسها مهما يكن مصدرها الأوروبي (ألمانيا أو إيطاليا أو فرنسا) سيحدد تلقائياً بعملة واحدة، مما يسهل عمليات التسويق، واتساع حجم السوق واشتداد المنافسة بين الدول المنتجة.

كما سيكون لليورو تأثير إيجابي على عمليات الشراء والتعاقد الخارجي من الباطن (outsourcing) نتيجة لسهولة تحديد مصادر توريد خارجية للأجزاء والسلع المطلوبة، ومن ثم سيقود ذلك إلى اتساع حجم المعاملات بين الدول الأعضاء وبين الكتلة الأوروبية وخارجها من ناحية أخرى وخصوصاً باستخدام الوسائل الحديثة لثورة الاتصالات كالإنترنت وتكنولوجيا المعلومات^(١).

كما أن من المتوقع في المرحلة الأولى أن يقوم عدد كبير من دول العالم بتحويل جزء من احتياطاتها إلى اليورو لتحقيق المزيد من الاستقرار، وهذا سيؤدي إلى المزيد من الطلب على اليورو وتحسن أسعار صرفه في مواجهة الدولار الأمريكي في المراحل الأولى، وليس غريباً أن هذه العملة الجديدة تجعل «واشنطن» على درجة كبيرة من اليقظة، حتى إن وزير التجارة الأمريكي «روبرت روبن» أكد ضرورة أن تركز الولايات المتحدة على سياساتها الداخلية التي تجذب رؤوس الأموال إليها بعد ظهور اليورو.

المبحث الثالث

اليورو وأسواق المال العالمية^(٢)

إن انطلاق اليورو مع بداية عام ١٩٩٩ سوف يدفع الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي لاتباع سياسات نقدية موحدة وقيام سوق مالي واحد واسع النطاق يتمتع بسيولة مالية كبيرة على غرار ما هو قائم في الولايات

المتحدة. ففي ظل الاتحاد النقدي سيتحول الدين الحكومي للدول الأعضاء نحو اليورو، مما يؤمن سيولة نقدية للأسواق المالية الأوروبية أكبر من السيولة المتوافرة حالياً، كذلك ستتم عمليات انتقال المدفوعات الأوروبية فيما بين الدول الأعضاء بسهولة وسرعة ودرجة عالية من الأمان، وهو ما سيعتبر عليه توجيه الاستثمارات نحو الاستفادة من السوق الأكثر فاعلية، دون التقيد بالمكان الجغرافي الذي تتم فيه المعاملات المالية، كما سيتجاوز حجم الأسهم المتداولة باليورو في السوق الأوروبية الجديدة مثيلاته في اليابان والولايات المتحدة على ضوء اتباع عشرين سوق أسهم أوروبية لليورو كوحدة نقدية للمعاملات المالية بحلول عام ١٩٩٩، وستتبع هذه الأسواق نظام TARGET الأوروبي المصمم لتحقيق أعلى درجات الأمان في توافق سعر صرف العملات الأوروبية الداخلة في الاتحاد النقدي والتسوية الفورية للصفقات المالية كبيرة القيمة. وبفضل هذا النظام سيتمكن المشاركون في أنظمة التسوية الفورية من مبادلة المدفوعات المحلية والعابرة للحدود بعملة اليورو، وسيقوم هذا النظام على أساس التسوية الفورية مما سيساعد على تفادي مخاطر نظام التسوية الصافية، وسيعتمد نظام «تارجت» في عمله على أداتين للتسوية هما: البنك المركزي الوطني الذي يقيد لحساب المستفيد والبنك المركزي الوطني الذي يقيد لحساب الساحب^(١).

ويعدُّ نظام «التارجت» أمراً ضرورياً وفعالاً في مرحلة الانتقال للتعامل باليورو، لأنه سيقوم بتحويل العملات الوطنية التي سوف تكون ما زالت متداولة إلى اليورو. هذا النظام سوف يكون متاحاً لجميع البنوك المركزية الوطنية لدول

=

الاتحاد النقدي الأوروبي الأعضاء وغير الأعضاء في المرحلة الأولى للاتحاد النقدي، وكمدخل نحو العملة الموحدة، فإن نظام المدفوعات الكبيرة القيمة سيوفر حافزاً للبنوك والمشروعات في الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي غير المنتمية إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي للقيام بعمليات مالية عبر الحدود باليورو، مما سينتج عنه تحول هذه الدول تدريجياً نحو اليورو.

وتؤكد معظم الدراسات^(١) الدور الفعال لليورو ليس فقط في السوق الأوروبي ولكن في أسواق المال العالمية كافة، وذلك لأن اليورو يأخذ شكلين: الأول احتياطي عالمي ينافس الدولار، والثاني عملة أوروبية مشتركة، فبالنسبة للشكل الأول فإن اليورو في هذه الحالة، سيقول من الاعتماد الأوروبي على الدولار بما أنه سيستخدم كوسيلة للدفع في المعاملات الدولية سواء في الحكومات الأوروبية أو المستثمرين الأفراد، وذلك بمعنى أن اليورو سوف يأخذ شكل النقود بكل معانيها^(٢).

ومع استخدام اليورو كعملة أساسية واستطاعتها القيام بهذا الدور فإنها ستكون عملة دولية، وخصوصاً إذا تمت السيطرة على التضخم، وذلك على الرغم من أن فكرة استبدال الدولار بعملة أخرى لا تزال بعيدة إلى حد ما، لأن نظام النقد العالمي في الحقيقة لا تهيمن عليه عملة واحدة. فعلى الرغم من تأثير الدولار الواضح على جميع أنواع المعاملات فإن هناك أيضاً اللين والمارك الألماني اللذين يظهر تأثيرهما من آن لآخر.

وفي أعقاب استخدام اليورو كعملة دولية، يثور التساؤل بالنسبة للنظام النقدي العالمي، فبعضهم يرى أن نظام التعويم أفضل من التثبيت، إلا أن بعضهم الآخر يرى العكس - وتقترح بعض الدراسات الحديثة قيام اتحاد بين

اليورو والدولار والين كحل للمشكلة النقدية، ولكن هل توافق الولايات المتحدة على اقتسام السوق مع اليابان وأوروبا، بما يعني ضمناً اعترافها بقوتها، وهل تترك الولايات المتحدة الساحة بعد ما فرضت نظام Bretton & Woods، ونظام التعويم في السبعينيات، وتتجه إلى نظام تتشارك فيه مع شريك أو أكثر وتوزع فيه المصالح والمزايا بين هذه الأطراف الثلاثة؟^(١).

معيار تحويل العملات الأوروبية إلى اليورو

يثور التساؤل منذ الوهلة الأولى حول المعيار الذي تستند إليه الدول الأوروبية في استبدال اليورو بعملاتها المتنوعة، وقد أوضحت دراسات وزراء المالية الأوروبيين أنه يمكن تحديد قيمة عملة كل دولة أوروبية تنضم إلى الاتحاد النقدي على أساس الأوزان الترجيحية لكل اقتصاد من اقتصادات هذه الدول، وعلى ذلك فكلما زاد الوزن الاقتصادي للدولة يكون تمثيلها في اليورو أكبر وهكذا يتم تصنيف الدول وفقاً لأوضاعها الاقتصادية، كما يؤخذ في الاعتبار أيضاً قيمة (ECU) في نهاية عام ١٩٩٨، لأن اليورو سيكون مساوياً لقيمة الإيكو في مطلع عام ١٩٩٩، وبمجرد التحول من الإيكو إلى اليورو سوف تتحول أيضاً جميع الأصول والخصوم بالإيكو إلى أصول وخصوم باليورو، وهذا ما سوف يتم في المرحلة الأولى للتحول، أي مع مطلع عام ١٩٩٩^(٢). ويلاحظ هنا، أنه على الرغم من تساوي قيمة كل من الإيكو واليورو مع بداية استخدام اليورو فإن سلة الإيكو سوف تختلف عن سلة اليورو، حيث هناك بعض العملات الداخلة في تكوين سلة الإيكو لن تدخل في تكوين سلة اليورو، لتحفظ بعض الحكومات على هذه المرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، مثل بريطانيا والدانمارك والسويد^(٣).

المبحث الرابع

التحديات الماثلة أمام اليورو

إذا كنا قد توصلنا من خلال دراستنا أن هناك كثيراً من النتائج والآثار الإيجابية لانطلاق اليورو كعملة نقدية واحدة، إلا أن هذه العملة الموحدة من المتوقع أن تواجه دون شك عدداً من العقبات والمخاطر والتحديات التي ستكون أشد حدة ووضوحاً في السنوات الأولى لهذه التجربة. وهناك كثير من الاختلاف بين الوضع القائم في الولايات المتحدة وما تصبو إلى تحقيقه الدول الأوروبية، ففي حين أن الولايات المتحدة الأمريكية ترتبط فيما بين ولاياتها بعوامل اللغة الواحدة والقيم المشتركة والإحساس بالهوية الوطنية، نرى أن أوروبا تفتقر إلى مثل هذه العوامل، وهذا قد يزيد من صعوبة تكيف دول أوروبية منتعشة مع انكماش اقتصادي في دولة أوروبية أخرى، كما تتسم أسواق العمل الأوروبية بعدم المرونة مقارنة بنظيرتها الأمريكية. حيث إن ٢٠٪ من اليد العاملة في أمريكا تنتقل كل سنة من عمل إلى آخر ومن مدينة إلى أخرى، في حين نجد أن العمال في إحدى الدول الأوروبية غالباً ما يكونون غير راغبين أو غير قادرين على الانتقال من بلد إلى آخر بحثاً عن فرص العمل. ومع عدم قدرة الدول الأوروبية على التحكم في سياساتها النقدية التي يقررها البنك المركزي الأوروبي، كما أن السياسة المالية لديها هي الأخرى ذات فعالية محدودة بسبب مطالبة الدول الأعضاء بالمحافظة على مستويات منخفضة للعجز في الميزانية، فقد تتصاعد حدة التوتر بين البلدان وستلقى تبعه ذلك على الاتحاد النقدي الأوروبي، وقد يشجع مثل هذا الوضع البلدان التي تواجه بعض المشكلات لإعادة النظر في جدوى بقائها عضواً في الاتحاد^(١).

وعلى صعيد أسعار الفائدة الموحدة التي ستتبعها دول منطقة اليورو والتي سيحددها البنك المركزي الأوروبي، نلاحظ أن هناك أثراً كبيراً في مدى

نجاح مسيرة الاتحاد النقدي من عدمه، فسعر الفائدة الموحدة قد يؤدي إلى نشوب خلافات بين الدول الأعضاء في حالة عدم ملاءمته للأوضاع الاقتصادية لهذه الدول، والتي قد تختلف بين الركود أو الانتعاش الاقتصادي وما يستتبع ذلك من سياسات اقتصادية مختلفة على المستوى الوطني، كذلك سيؤثر مستوى معدلات الفائدة الأوروبية والتي سوف يحددها البنك المركزي الأوروبي لضبط مستويات التضخم في سعر صرف اليورو الذي سينعكس على القوة التصديرية لدول اليورو، فإذا ما اتبع البنك المركزي الأوروبي سعر فائدة مرتفعاً للحد من معدلات التضخم فإن هذا قد ينتج عنه ارتفاع سعر صرف اليورو، ومن ثم انخفاض القدرة التصديرية لدول الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي وحدث عجز في الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لصالح الأولى. وتشير كثير من التوقعات إلى نية البنك المركزي الأوروبي في اتباع سعر فائدة مرتفع^(١).

ومن التحديات التي سوف تواجه دول الاتحاد الأوروبي على أثر الانتقال إلى اليورو، ظهور موجات تنافسية حادة بين الشركات والأفراد، وإن كانت هذه المنافسة تشكل عاملاً إيجابياً على المدى الطويل، فإنها ستكون عاملاً للتصادم غير المتكافئ بين الوحدات الاقتصادية في المدى القصير، حيث من المتوقع أن تسيطر الشركات العملاقة على السوق مما يؤدي إلى تهميش الشركات الصغيرة حتى تصبح غير قادرة على المنافسة وتنسحب من السوق.

فضلاً عن ذلك فمن المتوقع أيضاً أن ينتج عن العملة الموحدة محافظة كل قطر على تخصصه الصناعي وتقوية مركزه التنافسي أمام أية صناعة جديدة مما يزيد من صعوبة تخصص المناطق الجديدة في مثل هذه الصناعات.

وقد أوضح رئيس مؤسسة النقد الأوروبية أن الانتقال إلى اليورو سوف يصاحبه بعض الصعوبات أهمها المديونية العامة والبطالة والمشكلة الديموغرافية، وأسباب هذه الصعوبات هي محاولة دول الاتحاد النقدي الأوروبي تعديل أوضاعها لتفي بمعايير معاهدة «ماستريخت»، فلجأت هذه الدول إلى خفض نسبة العجز بصورة سريعة ومؤقتة، كما أن هذه الدول يجب أن تعمل على خفض الديون بإجراءات دائمة، والعودة إلى التوازن في الموازنات العامة، وهو ما يشكل صعوبة لهذه الدول.

وليس هناك شك في أن يؤدي انطلاق اليورو إلى المساعدة في دفع الضغوط التنافسية داخل أوروبا، بما يتضمنه ذلك من مساواة الفروق الضريبية بين الدول الأوروبية - وقد أوضح «ايكهارد شولته» الاقتصادي الألماني^(١) الذي يعمل في البنك الصناعي الياباني عن إحساسه بأن الحكومات التي انضمت إلى اليورو تبدو ممتنعة على الأرجح عن الكشف عن مدى تحكمها في أدوات سياساتها الاقتصادية، بمعنى أن الضغوط من أجل إصلاح الجوانب الأساسية للاقتصاد الأوروبي، ومن بينها النظام الضريبي وسوق العمالة ستتزايد وتتكثف بعد إطلاق عملة اليورو، ومع ذلك يعتقد «شولته» أيضاً أن الإصلاح سينفذ بدرجة أكبر على المستويات الوطنية، حيث ستضطر الدول المنضمة إلى الاتحاد النقدي إلى التركيز على الإصلاح الاقتصادي الداخلي حتى لا تفقد أي هامش للمنافسة أمام بقية الدول الأخرى الأعضاء في منطقة اليورو.

نخلص مما تقدم إلى أن الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي يمثل قوة دفع هائلة نحو التكامل الاقتصادي للدول الأوروبية وتجربة عالمية جديدة، تحمل في طياتها احتمالات النجاح أو الإخفاق وتفرض تحدياً واضحاً على دول الاتحاد الأوروبي التي سيتحتم عليها أن تحسم مشكلات الهوية والسيادة ومدى الارتباط بمظاهر العولمة. أما على مستوى السياسات المالية للاتحاد النقدي الأوروبي، فمن المتوقع أن تحتل العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) مكانة

متميزة في صدارة العملات الدولية التي تعتمد عليها البنوك المركزية في تشكيل سلة احتياطياتها النقدية، كما ستمثل مجالاً خصباً للمعاملات المالية والاستثمارات الخاصة العابرة للحدود إذا ما حافظ البنك المركزي الأوروبي على استقرار سياساته النقدية وتجنب التدخلات المباشرة للدول الأعضاء أو الصراعات بين أقطاب الاتحاد الأوروبي وخصوصاً فرنسا وألمانيا - كذلك ستعطي العملة الأوروبية الموحدة قوة دفع لعمل الأسواق المالية الأوروبية وستدعم من موقفها على المستوى العالمي. إلا أن كل ذلك لا ينفى التحديات التي تواجه المشروع الأوروبي على مستوى المصالح الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء من ناحية، وعلى مستوى المنافسة الدولية بين أقطاب النظام المالي العالمي من ناحية أخرى، ولا شك أن الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي يعدُّ بحق تجربة يجب أن تستفيد منها الدول العربية إذا قدر لها تكوين اتحاد على غرار الاتحاد الأوروبي.

الفصل الرابع

اليورو والاقتصادات العربية

تمهيد وتقسيم

ترتبط الدول العربية بصفة عامة بالاتحاد الأوروبي بعلاقات اقتصادية وثيقة في المجالات المختلفة، ويمثل هذا الاتحاد أهم شريك تجاري للدول العربية، بسبب الروابط التاريخية أو الميزات النسبية التي يوفرها القرب الجغرافي بين الطرفين، وكثير من الأسباب السياسية والاقتصادية.

كما ترتبط دول الخليج العربي مع الاتحاد الأوروبي بعلاقة اقتصادية قوية، وخصوصاً مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست: (الإمارات، والبحرين، والسعودية، وعمان، وقطر، والكويت)، فما يزيد عن ثلث واردات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، يأتي من السوق الأوروبية، أضف إلى كل ذلك كون دول الخليج تمثل بإنتاجها من النفط والمخزون لديها فيه مصدراً أساسياً من مصادر الطاقة للدول الصناعية الأوروبية ويتميز بقربه الجغرافي، الأمر الذي يشكل خفضاً واضحاً في كلفة نقله ووقته إلى تلك الدول الأوروبية مقارنة بالمصادر الأخرى لها^(١).

وسوف نتناول دراسة هذا الفصل في مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: العلاقات التجارية ومستقبلها بين الدول العربية ودول اليورو.

المبحث الثاني: آثار اليورو في الاقتصادات العربية.

المبحث الأول

العلاقات التجارية ومستقبلها بين الدول العربية ودول اليورو

أولاً - العلاقات التجارية بين الدول العربية ودول اليورو:

إن تعرّف حجم العلاقات التجارية بين الدول العربية ودول اليورو يعدّ عاملاً أساسياً لتعرّف آثار هذه العملة الموحدة في اقتصادات هذه الدول، وسوف نعرض لبعض الحقائق المهمة في هذا الصدد. تشير الإحصاءات^(١) إلى أن ما يقرب من ٤٢٪ من إجمالي واردات العرب يأتي من الدول الأوروبية، كما أن هذه الدول هي الشريك التجاري الأول للعرب، بالإضافة إلى ذلك فإنه توجد قرابة ١٢٥ شركة عربية في الدول الأوروبية سواء أكانت هذه الشركات مكاتب رئيسية أم فروعاً لشركات أم مراسلين، ويبلغ إجمالي رصيد تلك الشركات نحو ٨ بلايين دولار ورأس مالها نحو ٣ بلايين دولار في عام ١٩٩٧، ويوجد أيضاً نحو ١٣ بنكاً عربياً دولياً في أوروبا بإجمالي رصيد ٩٩ بليون دولار للعام نفسه، أي ما يقرب من ربع إجمالي أرصدة البنوك العربية، وكل هذا يشير إلى ضخامة حجم الاستثمارات العربية في أوروبا.

وتشير الدراسات إلى أن تأسيس الاتحاد الأوروبي وتحرير رأس المال والعمل سيزيد من المنافسة بين البنوك الأوروبية والمؤسسات المالية، مما قد يؤدي إلى طرد البنوك العربية خارج المنافسة، وخصوصاً أن كلفة الخدمات البنكية ستقل بنحو ٧٪ إلى ٢١٪ بين أعضاء الاتحاد الأوروبي، فإن لم تستطع المؤسسات العربية تعديل سياستها الاستثمارية فإنها لن تستطيع البقاء داخل الاتحاد الأوروبي^(٢). أما بالنسبة للعلاقة التجارية فيمكن القول إنها ربما لا تواجه

تغييرات حادة، وذلك للمفاوضات القائمة للتعاون بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي، ولكن هذا لا ينفي احتمالات انخفاض الميزان التجاري بينها لتحول الاتجاهات التجارية للدول الأوروبية، مثل التركيز على دور أوروبا الشرقية وخصوصاً أنها الآن تحاول الانضمام إلى الاتحاد، أي أنها تريد دعماً مالياً واقتصادياً حتى يمكنها الوصول إلى شروط معاهدة «ماستريخت».

وعن حجم العلاقات التجارية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي^(١)، تشير الإحصاءات إلى أن المملكة العربية السعودية صدرت ما قيمته ١٠٤٤٧ مليون دولار إلى دول Eu عام ١٩٩٦ واستوردت منها ما قيمته ٩٥٨١ مليون دولار، في حين تشكل صادرات المغرب إلى دول Eu نحو ٦١,٤٪ من إجمالي صادراتها، وتمثل وارداتها من هذه الدول نحو ٥٤,١٪ من إجمالي وارداتها، أما تونس فإن قيمة صادراتها إلى دول Eu، بلغت ٤٣٣٧,٧ مليون دولار عام ١٩٩٦ وهو ما شكل نحو ٨٠,١٪ من إجمالي صادراتها، وبلغت واردات تونس من هذه الدول ما قيمته ٥٥٩٩,٣ مليون دولار بما يمثل نحو ٧٢,٣٪ من إجمالي وارداتها في العام نفسه. أما لبنان فإن صادراته إلى دول Eu شكلت نحو ١٨٪ من إجمالي صادراتها، في حين شكلت وارداته من تلك البلدان نحو ٤٤٪ من إجمالي وارداته. أما سوريا فإن نحو ٥٨٪ من صادراتها اتجهت إلى دول Eu، في حين أنها استوردت نحو ٣٠٪ من وارداتها من هذه الدول عام ١٩٩٦. أما بالنسبة لمصر فإن قيمة صادراتها إلى دول الاتحاد الأوروبي، بلغت نحو ٢٨٧٢,٥ مليون دولار عام ١٩٩٦ بما يشكل نحو ٥٢,٥٪ من إجمالي صادرات مصر لعام ١٩٩٦، في حين استوردت مصر ما قيمته ٧٧٥٩,٩ مليون دولار من هذه الدول بنسبة ٤٠,٥٪ من إجمالي الواردات المصرية للعام نفسه^(٢).

وتعدُّ مجموعة دول اليورو هي الأكثر أهمية بين دول الاتحاد الأوروبي، كشريك تجاري للدول العربية، والاستثناء الوحيد من ذلك داخل الاتحاد الأوروبي هو بريطانيا التي لم تدخل ضمن منطقة اليورو، وهي في الوقت نفسه من أهم الشركاء التجاريين الأوروبيين للدول العربية.

يلاحظ من الإحصاءات السابقة أن التجارة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي مختلفة بصورة فادحة لمصلحة دول الاتحاد الأوروبي، بحيث يمكن القول إن هناك حالة من عدم التكافؤ في العلاقات التجارية بين الجانبين، سواء على صعيد الميزان التجاري أو على صعيد هيكل صادرات كل طرف إلى الطرف الآخر.

وما يؤكد ذلك ما جاء في بيانات صندوق النقد الدولي في تقريره عن اتجاهات التجارة العالمية^(١)، إلى أن كلاً من مصر والمغرب والعراق وتونس والإمارات واليمن والسودان والبحرين وعمان والأردن وموريتانيا وقطر والكويت قد سجلت عجزاً تجارياً في تجارتها مع دول الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٦ وهو أمر يتكرر سنوياً لأكثرية هذه الدول، في حين سجلت ليبيا والجزائر وسورية والسعودية فائضاً في تجارتها مع دول الاتحاد الأوروبي في العام ١٩٩٦.

وفيما يتعلق بهيكل التجارة بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي، فإن الصادرات العربية إلى الأسواق الأوروبية تتمثل أساساً في المنتجات الأولية وخصوصاً الوقود المعدني، وتأتي بعدها المصنوعات ثم السلع الزراعية، في حين أن الواردات العربية من دول Eu تتركز في السلع الصناعية.

وعن هيكل الصادرات المصرية إلى Eu فتتمثل في النفط الخام ومنتجاته، يليه القطن الخام والمنسوجات والملابس الجاهزة وغزل القطن ثم المعادن والمصنوعات المعدنية الأخرى، ثم الخضراوات الطازجة والسلع الغذائية الأخرى مثل البطاطس والبرتقال، أما عن الواردات المصرية من دول Eu فإنها تتمثل في الآلات والأجهزة وقطع غيارها، ثم تليها الأجهزة الكهربائية وقطع غيارها، ثم

الحديد ومصنوعاته ومنتجات البلاستيك والكيماويات العضوية وغير العضوية والسيارات بأنواعها والألبان ومنتجاتها والقمح والدقيق والسكر^(١).

ثانياً - مستقبل العلاقات التجارية بين الدول العربية ودول اليورو:

من المعروف أن مجموعة الدول الأوروبية تسعى إلى إقامة شراكة مع أكبر عدد من الدول العربية ذات الثقل الاقتصادي والسياسي، وتتزامن هذه السياسة مع اتجاه الدول العربية نحو الانفتاح التجاري والاستثماري وإعمال آليات السوق مع نهاية الفترات الانتقالية الممنوحة لها في إطار اتفاقات الجات^(٢).

فوفقاً للإطار المبدئي لاتفاقية المشاركة بين الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية^(٣)، يتم إعفاء الصادرات الصناعية إلى دول اليورو من أي رسوم جمركية أو أي رسوم أخرى، وذلك فور بدء تنفيذ الاتفاق، وفي المقابل سيتم رفع الجمارك والرسوم المماثلة عن الواردات الصناعية من دول اليورو إلى الدول العربية بصورة تدريجية لمدة تصل إلى خمس سنوات، وقد تمتد إلى ١٢ سنة لبعض السلع الصناعية المستوردة من اليورو، وبالنسبة للصادرات الصناعية العربية يستثنى منها السلع ذات المكون الزراعي.

ويتضح من ذلك أن أغلب الاتفاقيات بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي يتضمن مزايا للدول العربية باعتبارها الطرف الأقل تقدماً، ولكن يمكن أن تنكمش هذه المزايا وتصبح محدودة للغاية إذا أخذنا في الاعتبار الأمور التالية:

- فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية المتفق على تصديرها لدول اليورو، فإنها ستظل تواجه مشكلة في ظل تحديد حصص معينة يتم تصديرها إلى

جانب عدم ملائمة مواعيد دخول هذه المنتجات إلى أسواق اليورو مع مواعيد إنتاجها، حيث إن المواعيد المحددة في الاتفاقية والتي بمقتضاها تعفي هذه المنتجات من الرسوم عند دخولها أسواق اليورو تكون في أوقات غير ملائمة لأوقات وفرة الإنتاج المحلي لهذه المنتجات، وهذا يعني عدم إمكان استفادة صادرات المنتجات الزراعية من الإعفاء من الرسوم الجمركية - وينطبق هذا الوضع على (صادرات مصر الزراعية).

- إن الصادرات الزراعية من الدول العربية إلى الاتحاد الأوروبي، يمكن أن تبقى محدودة إذا ما أخذنا في الاعتبار السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي (CAP)، ومن أهم الأسس التي تقوم عليها هذه السياسة هو مبدأ «الأفضلية» للاتحاد الأوروبي، وهذا يعني إعطاء الأولوية للمنتج الزراعي الأوروبي على حساب المنتجات الزراعية الواردة من خارج الدول الأعضاء، أي أن أي دولة من الدول الأعضاء يجب أن تحصل على احتياجاتها من السلع الزراعية عن طريق استيرادها من الدول الأعضاء ولا تقوم بالاستيراد من خارج دول الاتحاد إلا في حالة عدم توافر السلعة لدى الأعضاء الآخرين، وهذا يفرض حماية للسوق الأوروبي الداخلي من السلع المنافسة من خارج الدول الأعضاء التي يكون سعرها منخفضاً عن مثيلاتها في الدول الأعضاء.

نخلص مما تقدم إلى أن دول اليورو تتبع سياسات ذات طبيعة مزدوجة مع الدول العربية، حيث تسعى دول اليورو إلى تدعيم علاقاتها وإتمام اتفاقاتها الثنائية مع الدول العربية في إطار المشاركة العربية - الأوروبية انطلاقاً من أن ذلك يكفل الأمن الأوروبي (يقلل الهجرة لدول اليورو مع تحسين مستويات معيشة الدول العربية)، وفي إطار تدعيم هذا الأمن نجد أن دول اليورو تدعم علاقاتها بعضها بعضاً، بما يزيد من الضغوط الحمائية ضد الدول غير الأعضاء في اليورو، ومنها الدول العربية، مما يقلل المكاسب المتوقعة من اتفاقات الشراكة، إن لم تتمكن الدول العربية من انتزاع أكبر قدر ممكن من المزايا من الجانب الأوروبي، وخصوصاً أن دول Eu تحرص على عقد اتفاقات ثنائية بينها وبين كل دولة عربية على حدة، وهذا يجعلها في موقف أقوى - الأمر الذي يدعونا إلى أن

نقرر أن تحسن شروط التبادل التجاري كنتيجة لإصدار اليورو نتيجة ليست حتمية وإنما هناك اعتبارات عدة تؤدي دوراً مؤثراً في هذا الصدد.

المبحث الثاني آثار اليورو في الاقتصادات العربية

من الصعوبة بمكان أن نحدد آثار اليورو في الاقتصادات العربية، بسبب حداثة نشأة هذا المولود الجديد، إلا أننا سوف نضع بعض الحقائق والمعايير التي تشير إلى الآثار المحتملة لليورو في الاقتصادات العربية.

لا شك في أن حجم التجارة الخارجية وهيكلها بين الدول العربية ودول اليورو يعدّ عاملاً أساسياً في تحديد مدى تأثير الاقتصادات العربية بهذه العملة الموحدة، فضلاً عن عوامل أخرى؛ أهمها سعر صرف اليورو مقابل العملات الرئيسية، وبصفة خاصة الدولار الأمريكي، والمكانة الدولية التي ستمكن العملة الأوروبية من حيازتها على الساحة الدولية بشكل مستقر، وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي، وقبل التعرّف على هذه المعايير سوف نلقي الضوء على الآراء المختلفة عن مدى تأثير اليورو في الاقتصادات العربية.

يثار الجدل بين المهتمين بالاقتصاد الدولي حول مدى تأثير اليورو كحدث نقدي عالمي في اقتصادات الدول العربية، ويمكن حصر الآراء حول تأثير اليورو إلى اتجاهين:

الأول: يرى أن إصدار اليورو سوف يؤدي إلى زيادة أكيدة في علاقات التبادل التجاري بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي، وهذا الرأي يستند إلى عدة مبررات من أهمها^(١):

- إن إصدار اليورو كعملة موحدة يعني تعامل الدول العربية مع عملة واحدة بدلاً من التعامل مع عملات ١١ دولة أوروبية، وهذا يؤدي إلى سهولة التعامل مع منطقة اليورو وانخفاض عنصر المخاطرة، وبخاصة إذا حدث استقرار لسعر صرف اليورو.
 - انخفاض كلفة المعاملات الخارجية بسبب عدم الحاجة لاستبدال العملات. وبسبب توحيد أسعار الفائدة، وهذا بدوره يؤدي إلى خفض متوسط أسعار الفائدة، مما يخفض كلفة المعاملات الخارجية وخصوصاً كلفة تمويل الواردات.
 - وجود عملة واحدة يؤدي إلى شفافية الأسعار، مما يسهل مقارنة الأسعار وخصوصاً مع استقرار قيمة اليورو.
- أما الاتجاه الثاني فيرى أن اليورو لن يؤدي إلى مكاسب كبيرة استناداً إلى أن قدرة الاقتصادات العربية على الاستفادة من معدلات الصرف الثابتة داخل منطقة اليورو تتوقف على افتراض تدخل الدول الأوروبية لدعم اليورو والحفاظ على ثبات سعر تحويله إلى الدولار والذي يتوقف بدوره على الموقف الأمريكي تجاه هذا الدعم^(١).

في الواقع إن آثار اليورو في اقتصادات الدول العربية سوف تتوقف على عدد من المعايير المهمة، سوف نتناول توضيحها فيما يلي:

معايير تقييم آثار اليورو في الاقتصادات العربية:

إن آثار اليورو كعملة أوروبية موحدة في اقتصادات الدول العربية سوف تختلف من دولة إلى أخرى وفقاً لمعايير أربعة تتمثل فيما يلي:

- ١ - القدرة التنافسية لاقتصاد كل دولة.
- ٢ - كيفية تحديد سعر الصرف أمام اليورو والدولار.
- ٣ - استخدام اليورو كاحتياطي نقدي.

أولاً - القدرة التنافسية للاقتصاد:

تعدُّ القدرة التنافسية لاقتصاد كل دولة عربية من أهم العوامل المحددة لمدى تأثير اليورو في اقتصادها، وهناك تعريفات مختلفة للقدرة التنافسية منها أنها المرونة التي تمكن الاقتصاد من التكيف مع التغيرات الهيكلية، ويقدم مجلس السياسة التنافسية للولايات المتحدة^(١) تعريفاً آخر بأنها القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تجابه اختبارات الأسواق الدولية، وفي الوقت نفسه تكفل لمواطنيها اكتساب مستوى معيشي متصاعد ومتواصل على المدى الطويل. وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها تعني قدرة الشركات والصناعات والدول والأقاليم على خلق مستويات توظيف لعوامل الإنتاج بشكل متواصل، وبناء على ذلك يعدُّ سوق الصادرات أكثر الاختبارات دقة للقدرة التنافسية للصناعات المحلية، حيث إن أسعار تلك السوق لا تخضع لسيطرة هذه الصناعات دائماً للتوازن بين العرض والطلب العالميين والقدرات التنافسية المقارنة بين الدول، لذلك فإن تصاعد نصيب أي دولة في الصادرات العالمية يعد من أهم المؤشرات التنافسية، وبناء على ذلك فإن أثر اليورو يعدُّ إيجابياً في تنافسية الاقتصادات العربية إذا ترتب على إصدار هذه العملة الأوروبية الموحدة انتعاش الصادرات العربية لدول اليورو، أما إذا حدث العكس وهو انكماش الصادرات العربية لدول اليورو فمعنى ذلك أن هناك أثراً سلبياً لليورو في الاقتصادات العربية - وعلى هذا فإن الأمر يتطلب رفع معدل أداء نشاط اقتصاد الدول العربية وحركته حتى تستطيع أن تقدم منتجات ذات جودة عالية وبمواصفات قياسية عالمية وبأسعار منافسة، إلى جانب ضرورة تنويع الأسواق وفتح أسواق جديدة، مما يؤدي إلى رفع القدرة التنافسية لاقتصادات الدول العربية.

ثانياً - كيفية تحديد سعر صرف العملات العربية أمام اليورو والدولار:

لا شك في أن ظهور اليورو كعملة دولية يطرح كثيراً من التساؤلات بالنسبة للنظام النقدي الدولي، فبعضهم يرى أن نظام التعويم أفضل من التثبيت، إلا أن بعضهم الآخر يرى العكس، وتقترح بعض الدراسات الحديثة قيام اتحاد بين اليورو والدولار والين كحل للمشكلة النقدية^(١)، إلا أن هذا يتوقف على مدى موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على هذا الوضع الذي يترتب عليه اقتسام الأسواق بين القوى الثلاث الكبرى، وحتى تتم المفاضلة بين هذه الأنظمة سوف نبحث آثار اليورو في ظل الوضع القائم لنظم الصرف الدولية.

من الملاحظ أن سياسة سعر الصرف في الدول العربية تتضمن ربط عملاتها رسمياً أو عملياً بالدولار، لذلك فإن ارتفاع اليورو أمام الدولار ومع الأخذ في الاعتبار أن منطقة اليورو تمثل الشريك التجاري الأساسي للدول العربية، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات العربية في دول اليورو حتى ولو استمرت أسعارها ثابتة بالدولار الأمريكي، وذلك كنتيجة لانخفاض أسعارها مقدرة باليورو، والعكس صحيح، حيث سيؤدي ارتفاع الدولار الأمريكي مقابل اليورو، إلى التأثير سلباً في القدرة التنافسية للصادرات العربية في الأسواق الأوروبية، ولكن مهما يكن الأمر فإن العملة الأوروبية الموحدة اليورو ستكون أقل تقلباً صعوداً أو هبوطاً أمام الدولار الأمريكي مقارنة بالعملات الأوروبية المنفردة التي كانت أكثر تقلباً.

ونود أن نشير هنا إلى أنه على الرغم من أن انخفاض الأسعار والنفقات النسبية يعد شرطاً أساسياً للنجاح في التصدير، فإنه شرط ليس كافياً، ذلك لأن التنافسية الدولية متعددة الجوانب، حيث إن المعلومات عن الأسواق وتصميم المنتج والتغليف ومراقبة الجودة والبحث والتطوير وتوافر كفاءة الإمدادات والتسويق تعد من أهم العوامل المهمة لنجاح المنافسة الدولية.

١ - دول مجلس التعاون الخليجي العربي وأسعار الصرف:

ولو نظرنا إلى دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي وبصفة خاصة دول؛ (السعودية والإمارات وسلطنة عمان والبحرين وقطر) نجد أن عملات هذه الدول الخمس ترتبط بالدولار الأمريكي، في حين يعتمد الدينار الكويتي على سلة من العملات الدولية تبلغ نسبة الدولار الأمريكي فيها ٧٥ في المائة^(١)، وكانت هناك دعوات متكررة لفك الارتباط بالدولار واعتماد سلة عملات على غرار الدينار الكويتي لتفادي التقلبات الحادة في سعر صرف العملة الأمريكية وانخفاض قوتها الشرائية. وتصاعدت تلك الدعوات في أعقاب الانخفاض الحاد في سعر الدولار تجاه العملات الأوروبية في الأعوام القليلة الماضية، مما أثر بشكل كبير في مستوى الإيرادات النفطية لدول المجلس بسبب تسعيرها بالدولار وفي استثماراتها في الخارج التي تتركز بالدولار الأمريكي، ولم تتوصل دول المجلس إلى أي قرار يفك الارتباط مع الدولار بسبب السعر الرسمي لصادراتها النفطية التي تشكل أكثر من ٩٠ في المائة من إجمالي صادراتها رغم سعيها إلى تقريب أسعار صرف عملاتها الوطنية بمقتضى الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة عام ١٩٨٣ والتي تقضي بتأسيس سوق خليجية مشتركة^(٢).

وجدير بالذكر أن بنوك الإصدار في مختلف دول العالم بما في ذلك دول الخليج العربية المنتجة للنفط قد بدأت منذ أول يناير ١٩٩٩ بجمع اليورو كعملة احتياطية وإدخالها ضمن سلة العملات التي تستند إليها لتحديد قيمة عملاتها الوطنية، ولا شك أن اعتماد هذه الدول على اليورو في سلة العملات الصعبة لتحديد قيمة عملاتها الوطنية يختلف من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى وفقاً لحجم التبادل التجاري بين دول اليورو الأوروبية الـ ١١ في الاتحاد الأوروبي والدول العربية^(٣).

وتشير الدراسات المصرفية إلى أن سلة العملات التي تستند إليها دول الخليج العربية لتحديد قيم عملاتها الوطنية تتكون من الدولار بنسبة ٧٠ في المائة مقابل ٢٠ في المائة لليورو الذي حل محل [المارك الألماني (١٤ في المائة) والفرنك الفرنسي (١٧ في المائة)]، و ١٠ في المائة للين الياباني والجنيه الاسترليني والفرنك السويسري علماً بأن كلاً من الجنيه الاسترليني والفرنك السويسري لا ينتميان إلى اليورو^(١).

٢ - مصر وأسعار الصرف:

أما بالنسبة لمصر وتأثير اليورو في سعر الصرف فإنه يتوقف على نظام الصرف، وهو القاعدة التي يتحدد من خلالها سعر الصرف، لأن سعر صرف الجنيه المصري لم يتم تحديده بعد بشكل كامل وما زال يدار جزئياً عن طريق السلطات النقدية، وما زال ارتباط استقرار الجنيه المصري بالدولار الأمريكي والقدرة على مواجهة العملات الأخرى مشتقة من أسعار الصرف للدولار، ولذلك فإن الأمر يتطلب ضرورة إعادة تقويم سعر صرف الجنيه المصري إزاء سلة من العملات القوية كالين الياباني واليورو بدلاً من تقويمها بالدولار فقط، مع ضرورة إعادة النظر في نظام الصرف الحالي، بحيث تكون القاعدة الأساسية هي استقرار سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الرئيسية وليس الدولار فقط، وبمعنى آخر ضرورة نهج سياسة دول الخليج العربي في شأن تنوع العملات التي تتضمنها سلة العملات التي تستند إليها دول الخليج العربي لتحديد قيمة عملاتها الوطنية، الأمر الذي يضمن استقرار أسعار الصرف، وعدم تأثرها بشكل كبير على أثر تذبذب أي عملة من هذه العملات التي تتضمنها السلة^(٢).

ثالثاً - استخدام اليورو كاحتياطي نقدي:

تشير إحصاءات صندوق النقد العربي إلى هيمنة المصادر الدولية على إيرادات الدول العربية من العملات الحرة، وتسعير أهم سلعة في الصادرات العربية وهي النفط بالدولار، يجعل الدولار في وضع مهيمن في سلة الاحتياطيات العربية من العملات الحرة الرئيسية.

إلا أن هذا الوضع لا يمكن أن يستقيم مع ظهور اليورو على ساحة النقد العالمي، ومناقسته لكل من الدولار والين الياباني، فالواقع أن اليورو يطرح نفسه بقوة كعملة احتياطية دولية تتوافر فيها المزايا التي يجب توافرها في الأصل الذي يشكل الاحتياطي الدولي والتي تتمثل في الآتي^(١):

١ - أن تكون عملة دولة ذات مكانة كبيرة في مجال التجارة العالمية، بحيث يمكن للدول الأخرى أن تحصل على هذه العملة من خلال علاقات التبادل التجاري العادية، كما أن ذلك يعني أن هذه العملة يجب أن تكون لها سوق عالمية يتوافر فيها عرض هذه العملة والطلب عليها.

وبالنظر إلى الواقع النقدي الحالي نجد أن الدولار يشكل ٦٠ بالمائة من احتياطي العملات الأجنبية على مستوى العالم، و٨٤ في المائة من عمليات تبادل العملات الأجنبية الثنائية الدولية، في حين لا يتجاوز الناتج المحلي الأميركي ٢٥ في المائة من إجمالي الناتج العالمي^(٢)، من هنا سيبرز اليورو كمنافس قوي لأنه تعبير عن أحد عشر اقتصاداً لها ثقلها الدولي، وكما أوضحنا من قبل فإن إجمالي الناتج المحلي لدول اليورو يتقارب مع الناتج المحلي للولايات المتحدة، ويفوق الناتج المحلي لليابان، كما تتجاوز صادرات دول اليورو، الصادرات الأمريكية بنحو ٢٥٪ وتمثل ضعف الصادرات اليابانية، وهي عبارة عن سوق ضخمة بعدد سكانها الكبير.

٢ - تمتع اليورو بقدر من الاستقرار أمام أسعار العملات الأخرى، أي أن اليورو

ينفرد بميزة نسبية في المحافظة على قيمته بالقياس إلى سائر العملات الأخرى، فبعد التثبيت النهائي لأسعار الصرف والذي بدأ مع مطلع عام ١٩٩٩، سوف تتجنب الدول المشاركة مخاطر التعرض لتقلبات أسعار الصرف فيما بينها، حيث كانت هذه التقلبات تنتج في الماضي من تحركات الدولار الأمريكي.

٣ - ارتكاز اليورو في الدول التي تتداول به على نظام نقدي ومصرفي على درجة كبيرة من التقدم والخبرة في مؤسساته وكفاءة عالية في طرق إدارته، ونحن نعلم أن البنك المركزي الأوروبي قد أقيم على غرار «البوندسبنك» الألماني (البنك المركزي الألماني) الذي يعد أفضل النظم المصرفية والنقدية على مستوى العالم.

ومما لا شك فيه أن كثيراً من الدول العربية سيكون لديها هامش كبير للمناورة في تنويع العملات في احتياطاته الدولية، كما فعلت كثير من الدول الآسيوية^(١)، ولن تكون ملزمة بالضرورة لأن تخضع لاحتكار الدولار سواء

صعوداً أو هبوطاً. وإنما تستطيع الدول العربية والشركات العامة والخاصة أن تنوع احتياطاتها ومعاملاتها بين الدولار واليورو، وهناك توقعات اقتصادية تؤكد أن الاتجاه نحو الدولار هو اتجاه نزولي بداية من القرن المقبل، وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، ينقسم وضع عملاتها إلى ثلاثة أنواع^(١):

الأول: يرتبط بسلة عملات خاصة مثل الدينار الكويتي.

الثاني: يرتبط بالدولار الأمريكي مثل الريال العماني.

والثالث: يشمل باقي دول المجلس وهي؛ السعودية والبحرين والإمارات وقطر والتي ترتبط عملاتها بسلة حقوق السحب الخاصة مع المحافظة على مرونة محددة إزاء الدولار.

وقد عانت دول المجلس مراراً من تذبذب سعر الدولار، ومن ثم فإن ظهور اليورو سيعني توقع أن تطرأ تغييرات على هذا الوضع بسبب العلاقات القوية التي تربط بين الاتحاد الأوروبي ودول المجلس، والتي تفوق في حجمها العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تصل نسبة واردات دول الخليج العربية من دول الاتحاد الأوروبي نحو ٤٠ في المائة من إجمالي الواردات الخليجية، في حين تشكل نسبة واردات الخليج العربي من الولايات المتحدة ٢٠ في المائة، ومن اليابان نحو ١٥ في المائة، ومن دول جنوب شرق آسيا نحو ١٤ في المائة، ومن الدول العربية نحو ٢ في المائة ومن الدول الخليجية نحو ٧ في المائة^(٢).

=

وإذا كان الوضع كذلك فإنه يجب على الدول العربية استخدام اليورو كاحتياطي نقدي ضمن سلة العملات الخاصة التي يتكون منها الاحتياطي النقدي، وهو الدرس الذي تعلمته دول النمرور الآسيوية في أعقاب أزمته الأخيرة عام ١٩٩٧ وانتهيار اقتصاداتها، وقد شرعت أغلب دول جنوب شرق آسيا إلى استخدام اليورو كاحتياطي نقدي بنسبة تتوافق مع حجم تجارتها مع دول الاتحاد الأوروبي، بما يضمن لها توازن احتياطاتها النقدية^(١).

رابعاً - القدرة على جذب الاستثمارات وكفاءة المصارف العربية:

إن ظهور اليورو سوف يؤدي إلى زيادة عمق الأسواق المالية الأوروبية واتساعها، ومنها أسواق الأسهم، فمن المتوقع أن يصنع سوقاً عملاقاً يربو عن ٦ تريليونات دولار، مما يؤدي إلى ضراوة المنافسة، ومن ثم يساعد على تصاعد وتيرة الاندماجات الأوروبية العملاقة (شهدت أوروبا عام ١٩٩٨ وحدة ٢٣٨ صفقة اندماج بقيمة ٢٥٠ بليون دولار، ٢٥ في المائة منها كانت صفقات عبر حدود الدول، وذلك مقابل ١٠٠ صفقة دمج بقيمة ١٦٨ بليون دولار خلال عام ١٩٩٥، وكانت نسبة الصفقات داخل إطار الدول الأوروبية لا تزيد على ١٧ في المائة)، ويتوقع الخبراء أن ذلك لن يترك مكاناً على الساحة الأوروبية للشركات الأجنبية التي ترفض أو لا تستطيع الاندماج، وهذا يعني من ناحية تحكم اليورو في اقتصاد القارة الأوروبية وجذبه للاستثمارات الأجنبية وحرمان الدول النامية والدول العربية من كثير من هذه الاستثمارات وخصوصاً الدول التي سوف تتجنب التعامل مع اليورو وتظل مرتبطة بالدولار.

كما يلاحظ أنه مع تطبيق المرحلة الثالثة من اتفاقية «ماستريخت» الموقعة عام ١٩٩٢ ونمو حركة الاندماجات، زادت عمليات طرد الشركات الصغيرة

الأجنبية من الأسواق الأوروبية، ومنها شركات عربية وخليجية مثل «مؤسسة الاستثمار الكويتي» التي كانت تملك ما يقرب من ٣٥ في المائة من أسهم الشركات الإسبانية التي كانت تتحكم في ٥٤ في المائة من سوق السكر في دول الاتحاد الأوروبي واضطرت تحت الضغوط أن تخرج بعد اندماج الشركة الإسبانية مع شركة فرنسية ليحتكرا معاً أسواق السكر في أوروبا الغربية^(١).

ولا شك أن التغيرات في الاقتصاد الأوروبي على أثر التعامل باليورو سوف تؤثر في الاستثمارات العربية حجماً وهيكلًا، مما يدعو الدول العربية إلى ضرورة تهيئة مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات الوطنية العائدة من الدول الأوروبية وتنويع المجالات الاستثمارية داخل الدولة، ودعم الأسواق المالية، مع مرونة العمل أيضاً على جذب الاستثمارات الأجنبية ليس من أجل المال فقط وإنما لتحقيق كثير من الأهداف، وهي نقل التكنولوجيا والتقنية الحديثة، وتكوين كوادر عمالية يمكن الاعتماد عليها في إدارة فنون التكنولوجيا المكتسبة^(٢).

أما فيما يتعلق بالقطاع المصرفي الأوروبي، نلاحظ أنه مع بداية استخدام المصارف لليورو حسب الجدول الزمني المتفق عليه في معاهدة «ماستريخت»، سيؤدي إلى إعادة هيكلة الأسواق المالية بالكامل لتنسجم مع قيام الاتحاد النقدي الأوروبي، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة حدة المنافسة بين البنوك الأوروبية، وزيادة عمليات التوسع والاندماج المصرفي، بما في ذلك تأسيس فروع جديدة أو الاندماج مع مصارف أخرى، لكي تتمكن تلك المصارف من المنافسة على مستوى السوق الموحدة، فضلاً عن أن التعامل المالي سيؤدي

إلى دعم سوق الأسهم في الدول الأعضاء، من أجل تحقيق وزن أكبر في السوق العالمية، الأمر الذي سيؤدي إلى إعادة تخصيصات الدول في المحفظة الدولية - كما تتمتع البنوك الأوروبية بمبدأ المعاملة بالمثل، وهو ما يعني تحرير النشاط المصرفي عبر الحدود على أساس منح مزايا تفضيلية، كل هذه الأمور سوف تشكل ضغطاً على البنوك العربية وزيادة حدة المنافسة بينها وبين البنوك الأوروبية.

وتتوقف آثار اليورو في الاقتصادات العربية على مدى كفاءة البنوك العربية وما تتمتع به من خصائص، ودرجة إقبالها على المخاطر، وأهدافها التي تؤثر فيها بصورة مختلفة عن غيرها، وتحديد مسار عملها، ويعتمد هذا كله على نوع البنك، وتنوع أعماله، ونطاق موقعه الجغرافي، والأهم من ذلك الرؤية التي يحددها لنفسه^(١).

النتائج والتوصيات

أولاً - النتائج:

١ - يتضح لنا مما تقدم أن دول الاتحاد الأوروبي استطاعت البقاء والصمود في وجه كثير من المشكلات التي واجهتها حتى في خلال أصعب المراحل، مما أدى إلى بزوغ قوة جديدة على الساحة العالمية على الرغم من الاختلافات الثقافية والاقتصادية الموجودة بين مختلف الأطراف المشاركة فيها، والأهم من ذلك أن هذا الاتحاد من خلال وجود عملة واحدة، سوف يؤثر في نظام

النقد العالمي بل من الممكن أن يعيد تشكيله - وكما نعلم أن هناك اتجاهًا اقتصاديًا عالميًا نحو الاتحاد والتكتل، ولكن هذا الاتجاه يغيب عن المنطقة العربية، بمعنى أن كل دولة عربية سيكون عليها مواجهة تلك التكتلات الاقتصادية المختلفة بمفردها.

٢ - إن الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي يمثل قوة هائلة نحو التكامل الاقتصادي للدول الأوروبية وتجربة عالمية جديدة، تحمل في طياتها احتمالات النجاح أو الإخفاق، وتفرض تحدياً واضحاً على دول الاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع أن تحتل العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) مكانة متميزة في صدارة العملات الدولية التي تعتمد عليها البنوك المركزية في تشكيل سلة احتياطياتها النقدية، كما ستمثل مجالاً خصباً للمعاملات المالية والاستثمارات الخاصة العابرة للحدود إذا ما حافظ البنك المركزي الأوروبي على استقرار سياساته النقدية وتجنب التدخلات المباشرة للدول الأعضاء أو الصراعات بين أقطار الاتحاد الأوروبي.

٣ - إن إصدار العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) له مزاياه التي لا يمكن إنكارها فيما يتعلق بتسهيل المعاملات الخارجية وخفض كلفتها والاستقرار الذي يمكن الاستفادة من مزاياه في حالة ثبوت قيمة اليورو وتنوع الاحتياطي النقدي، ولكن حجم المكاسب ومداها التي يمكن نيلها من إصدار اليورو يتوقف على قدرة الاقتصادات العربية على تدعيم قدرتها التنافسية غير السعرية وقدرتها على انتزاع قدر كبير من المزايا في إطار اتفاقات المشاركة العربية - الأوروبية، وكذلك قدرتها على ربط أسعار البترول بسلة من العملات بدلاً من عملة واحدة، وخصوصاً أن نسبة كبيرة من صادرات هذه الدول تتمثل في الصادرات البترولية، وعامل آخر مهم وهو مدى النمو الاقتصادي والانتعاش الذي يمكن أن يتحقق لدول منطقة اليورو من جراء عمله الأوروبية الموحدة (اليورو).

وسوف نطرح بعض التوصيات والمقترحات بهدف استفادة الدول العربية من تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي، والتمكن من مواجهة تحديات اليورو باعتباره عملة ثاني قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وتتمثل توصياتنا ومقترحاتنا فيما يلي:

١ - أن تعمل كل دولة عربية على ربط عملتها بسلة من العملات المختلفة، كما هو الحال بالنسبة للدينار الكويتي، وحث كل بنك مركزي عربي على جعل وزن اليورو في محفظة احتياطياته أكبر من أوزان العملات الأخرى (الين الياباني والدولار الأمريكي) - ونؤكد أن بقاء الحال على ما هو عليه الآن أمر خطر وليس في صالح التجارة الخارجية في الدول العربية، وبخاصة عند حدوث أية تقلبات في أسعار صرف الدولار أمام اليورو والذي سيؤدي دون شك إلى حدوث تقلبات لعملات الدول العربية أمام اليورو لأن تأثير العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) في الدولار في مجال التجارة الخارجية سيتوقف على قوة اليورو تجاه العملات الأخرى، فإذا كانت قيمة اليورو منخفضة فإن الصادرات الأوروبية ستكون أكثر منافسة في السوق العالمي والعكس صحيح.

٢ - أن تعمل الدول العربية على رفع نسبة التجارة البينية، ورفع معدل أداء نشاط اقتصاد الدول العربية وحركته حتى تستطيع أن تقدم منتجات ذات جودة عالية وبمواصفات قياسية عالمية وبأسعار منافسة إلى جانب ضرورة تنويع الأسواق وفتح أسواق جديدة مما يؤدي إلى رفع القدرة التنافسية لاقتصادات الدول العربية، بحيث لا يشكل الاتحاد الأوروبي هذه النسبة العالية من حجم تجارة الدول العربية الخارجية.

٣ - أن تعمل الدول العربية على حيابة اليورو ضمن الاحتياطي النقدي، وخصوصاً أن هذه الخطوة مهمة في الوقت الحالي لما تتمتع به العملة

الجديدة من قوة مع احتمالات وتوقعات تصاعدها أمام الدولار، ومع الأخذ في الاعتبار أن التنوع في الاحتياطي النقدي سيوجد نوعاً من الحماية من مخاطر تقلبات أسعار الصرف في الأسواق الدولية^(١) - أي يجب أن يصبح لليورو وزن متناسب مع حجمه وقوته، وبما يتواءم مع حجم التجارة الخارجية لكل دولة عربية مع السوق الأوروبية وبنسبة تتراوح ما بين ١٥٪ إلى ٢٠٪.

٤ - حث الدول العربية المصدرة للبترول على ربط أسعار البترول بسلة من العملات بدلاً من عملة واحدة هي الدولار، وما يؤكد أهمية هذه التوصية أن الدول العربية المصدرة للبترول تملك نحو ٦٢٪ من الاحتياطي العالمي ويديرون أكثر من ٢٥٪ من تجارة النفط العالمية وينتجون ثلث نفط العالم إلى جانب أن لهذا القطاع دوراً مهماً بالنسبة لهذه الاقتصادات^(٢).

٥ - أن تعمل الدول العربية على تهيئة مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات الوطنية العائدة من الدول الأوروبية، وتنويع مجالات الاستثمار، ودعم الأسواق المالية - مع ضرورة دمج الأسواق المالية العربية، وذلك بعد أن تستوفي كل الأسواق الوطنية مقومات وجودها، إذ يلزم وجود قدر من التشابه والتنسيق بين الأسواق لإيجاد الصلات بينها، والقيام بعملية تطوير الأسواق المالية وتنميتها في كل دولة، بحيث تكون أداة فعالة لتجميع المدخرات وتوجيهها نحو أفضل فرص الاستثمار، والربط بين الأسواق المالية المحلية والعربية والعالمية.

٦ - ضرورة رفع كفاءة البنوك العربية من خلال زيادة رؤوس الأموال وخصوصاً العاملة في دول الاتحاد الأوروبي، لتتمكن من منافسة البنوك الأوروبية، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق الاندماج فيما بينها كلما أمكن ذلك^(١)، ومتابعة الحوار مع الجانب الأوروبي بقصد استدراك موضوع كفاية رأس المال، والحد من آثاره في المصارف العربية.

٧ - أن تعمل الدول العربية على تفعيل مباحثات الشراكة العربية الأوروبية للاستفادة من الدور القوي المرتقب لدول الاتحاد الأوروبي، سواء على مستوى تنمية علاقات التبادل التجاري، أو في تقوية حركة تدفق رؤوس الأموال للاستثمار في الدول العربية^(٢).

٨ - أن تستفيد الدول العربية من التجربة الأوروبية وتعمل على سرعة اتخاذ خطوات عملية لإنشاء اتحاد اقتصادي عربي، وأن تحرص على دخول أي كتل عالمي أو إقليمي من خلال كتل عربي موحد، باعتبار أن التكتل العربي يمثل شريكاً استراتيجياً مهماً لنجاح سياسة التحرر، وخصوصاً بعد تنفيذ اتفاقية الجات والشراكة العربية الأوروبية المزمع عقدها، ويمكن أن يكون لجامعة الدول العربية دور مهم في وضع خطة يتم من خلالها تحقيق الوحدة التجارية والتكامل الاقتصادي بينهم في جميع القطاعات، وأهمها توحيد التشريعات الجمركية العربية وتعزيز إقامة المشروعات العربية المشتركة، أملاً في تحقيق حلم استخدام عملة عربية موحدة يتم تداولها بين أرجاء الوطن العربي من مشرقه إلى مغربه على أن يتم إجراء التنسيق اللازم من خلال صندوق النقد العربي من أجل ميلاد وحدة نقد عربية يطلق عليها الدينار العربي.

خاتمة:

تناول هذا البحث موضوع النظام القانوني للاتحاد النقدي الأوروبي تجربة مستفادة وآثارها في الدول العربية، فظهور اليورو كعملة أوروبية موحدة يعدُّ من أهم أحداث هذا القرن، وتتويجاً لجهود الدول الأوروبية نحو تحقيق التكامل الاقتصادي. وأمام هذا الحدث العظيم وجدنا من الضروري دراسة هذه التجربة وتعرُّف الخطوات التي اتبعتها هذه الدول للوصول إلى نهاية طريق التكامل الاقتصادي، وتعرُّف أثرها في الأوضاع الاقتصادية للدول أطراف هذا الاتحاد كتجربة مستفادة للدول العربية إذا قدر لها أن تسلك هذا الطريق، فضلاً عن تعرُّف الآثار المحتملة للعملة الأوروبية الموحدة على اقتصادات الدول العربية، حتى يمكن لهذه الدول اتخاذ الحيطة اللازمة للتعامل مع هذا المولود الجديد.

وتوصلنا إلى أن دول الاتحاد الأوروبي استطاعت البقاء والصمود في وجه كثير من المشكلات التي واجهتها، ومن المتوقع أن تحتل العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) مكانة متميزة في صدارة العملات الدولية التي تعتمد عليها البنوك المركزية في تشكيل سلة احتياطياتها النقدية. كما أن إصدار اليورو له مزاياه التي لا يمكن إنكارها فيما يتعلق بتسهيل المعاملات الخارجية وخفض كلفتها، ولكن حجم المكاسب وقيمتها التي يمكن نيلها من إصدار اليورو يتوقف على قدرة الاقتصادات العربية على تدعيم قدرتها التنافسية، وقدرتها على ربط أسعار البترول بسلة من العملات بدلاً من عملة واحدة.

وانتهينا إلى عدد من التوصيات تمثلت في أن تعمل كل دولة عربية على ربط عملتها بسلة من العملات المختلفة، كما هو الحال بالنسبة للدينار الكويتي وأن تعمل الدول العربية على رفع نسبة التجارة العربية البينية، وأن تعمل على حيابة اليورو ضمن الاحتياطي النقدي، وحث الدول العربية المصدرة للبترول على ربط أسعار البترول بسلة من العملات بدلاً من عملة واحدة وهي الدولار، وضرورة تهيئة مناخ استثماري ملائم، ورفع كفاءة البنوك العربية من خلال زيادة رؤوس الأموال عن طريق الاندماج، وأن تعمل الدول العربية على تفعيل مباحثات الشراكة العربية الأوروبية، واتخاذ خطوات عملية نحو إنشاء اتحاد اقتصادي عربي وإنشاء وحدة نقدية عربية يطلق عليها الدينار العربي.

جدول رقم (١)

سعر الفائدة طويلة الأجل	إجمالي الديون الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي			عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي			معدل التضخم (أسعار المستهلكين)			
	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	
٥,٧	٦٢,٧	٦٢,٢	٦٠,٧	٢,٩-	٣,١-	٣,٦-	٢,٣	١,٩	١,٥	المانيا
٥,٦	٥٩,٢	٥٧,٧	٥٥,٤	٣,٢-	٣,٢-	٤,١-	١,٣	١,١	٢,٠	فرنسا
٦,٦	١٢١,٢	١٢٢,٩	١٢٣,٨	٣,٠-	٣,٢-	٦,٧-	٢,١	١,٨	٣,٩	إيطاليا
٧,١	٥٢,٤	٥٤,٥	٥٣,٨	٠,٦-	٢,٠-	٤,٧-	٢,٧	٢,٦	٢,٩	المملكة المتحدة
٦,٢	٦٨,٢	٦٩,٠	٦٩,٨	٢,٦-	٣,٠-	٤,٤-	٢,٢	٢,٠	٣,٥	إسبانيا
٥,٥	٧١,٢	٧٣,٦	٧٨,٠	١,٨-	٢,١-	٢,٣-	٢,٣	٢,٣	٢,١	هولندا
٥,٧	١٢٢,٨	١٢٥,١	١٢٧,٤	٢,٦-	٢,٨-	٣,٢-	١,٩	١,٦	٢,١	بلجيكا
٦,٥	٧٣,٩	٧٧,١	٧٧,٧	-	٢,١-	٢,٥-	٢,٠	١,٠	٠,٨	السويد
٥,٧	٦٧,٦	٦٨,٠	٧٠,٧	٢,٥-	٢,٥-	٣,٩-	١,٦	١,٥	١,٩	النمسا
٦,٢	٦٣,٢	٦٦,٤	٦٩,٩	٠,٥	٠,٥	١,٤-	٢,٦	٢,٥	٢,٢	الدنمارك
٥,٨	٥٧,٩	٥٩,٤	٥٨,٨	٠,٤-	١,٩-	٣,١-	٢,٣	١,٣	٠,٦	فنلندا
٩,٦	١٠٤,٢	١٠٨,٠	١١١,٨	٤,١-	٤,٧-	٧,٤-	٤,٧	٥,٧	٨,٢	اليونان
٦,٣	٦١,٧	٦٢,٩	٦٦,٠	٢,٩-	٢,٩-	٤,٠-	٢,٣	٢,٢	٣,١	البرتغال
٦,٣	٦٥,٠	٦٧,٥	٧٢,٨	٠,٨-	٠,٨-	٠,٩-	٢,١	١,٧	١,٦	إيرلندا
٦,٠	٥,٥	٥,٧	٥,٩	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٢,٠	٢,٠	١,٨	لوكسمبرج
٦,٢	٧٣,٢	٧٤,٠	٧٣,٩	٢,٣-	٢,٨-	٤,٣-	٢,٢	١,٩	٢,٥	القيمة المرجعية

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٩/٩٨.

جدول رقم (٢)
الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية لدول «يورو» وحصتها النسبية
من الناتج العالمي والتجارة الدولية عام ١٩٩٧

الدولة	قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار عام ١٩٩٧	نسبة الناتج المحلي الإجمالي من الناتج العالمي عام ١٩٩٧	قيمة الصادرات السلعية بالمليار دولار عام ١٩٩٧	نسبة الصادرات السلعية من إجمالي الصادرات السلعية العالمية	قيمة الواردات السلعية بالمليار دولار عام ١٩٩٧	نسبة الواردات السلعية من إجمالي الواردات السلعية العالمية	الميزان التجاري بالمليار دولار عام ١٩٩٧
ألمانيا	٢١٠٠	٪٧,٥	٥١١,٣	٪٩,٢	٤٣٦,١	٪٧,٨	٧٥,٢+
فرنسا	١٣٩٧	٪٥	٢٨٩,٩	٪٥,٢	٢٦٩,٤	٪٤,٨	٢٠,٥+
إيطاليا	١١٤٥	٪٤,١	٢٣٨,٢	٪٤,٣	٢٠٨,٣	٪٣,٧	٢٩,٩+
إسبانيا	٥٣١	٪١,٩	١٠٤,١	٪١,٩	١٢٢,٨	٪٢,٣	١٨,٧-
هولندا	٣٦١	٪١,٣	١٩٥,١	٪٣,٥	١٧٨,٦	٪٣,٢	١٦,٥+
بلجيكا	٢٦٤	٪٠,٩	١٦٧,٦	٪٣	١٥٤,١	٪٢,٧	١٣,٥+
النمسا	٢٠٦	٪٠,٧	٥٨,٧	٪١,٢	٦٤,٣	٪١,٢	٥,٦-
فنلندا	١١٦	٪٠,٤	٪٣٩,٣	٪٠,٧	٢٩,٨	٪٠,٥	٩,٥+
البرتغال	٩٧	٪٠,٤	٢٣,١	٪٠,٤	٣٣,٥	٪٠,٦	١٠,٤-
إيرلندا	٧٢	٪٠,٣	٥٢,٧	٪١	٣٩	٪٠,٧	١٣,٧+
لوكسمبورج	١٩	٪٠,١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
إجمالي دول «يورو»	٦٣٠٨	٪٢٢,٤	١٦٨٠	٪٣٠,٤	١٥٣٥,٨	٪٢٧,٣	١٤٤,٣+
الولايات المتحدة	٧٧٤٦	٪٢٢,٥	٦٨٧,٦	٪١٢,٤	٨٩٨,٧	٪١٦	٢١١,١-
العالم	٢٨١٥٧	٪١٠٠	٥٥٢٧,٩	٪١٠٠	٥٦٢٥,٩	٪١٠٠	

المصدر للناتج المحلي الإجمالي ونسبته من الناتج العالمي هو: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٩٨/١٩٩٩، جلول ١٢.

المصدر لباقي البيانات هو: جمعت وحسبت من: I.M.F. Direction Of Trade Statistics Yearbook 1998.

جدول رقم (٣)
صادرات الدول العربية وواراداتها مع دول الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٦
(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

الدولة	الصادرات إلى EU	الواردات من EU
الجزائر	٧٨٤١,٤	٥٥٨٨,٧
البحرين	١١٢,٤	٨٤٥,٦
مصر	٢٨٧٢,٥	٧٧٥٩,٩
*العراق	٠,٧	٦٣,٧
الأردن	١٢١,٧	١٣٥٩,١
الكويت	١٨٠,٧	٢٩٩٣
لبنان	٢٠٤,٧	٣٢٩٣,٥
ليبيا	٨٠٥٣,٣	٣٤٩٦,٨
موريتانيا	٣١١,١	٣٩٧,٢
المغرب	٢٩١٥	٤٤٦٩,٢
عمان	١٩٣,٤	١٥٩٣,٤
قطر	٤٥,٨	١٤٠٩,٦
المملكة العربية السعودية	١٠٤٤٧	٩٥٨١
الصومال	٢٠,٦٦	٢٢,٠٣
السودان	١٣٠,٧	٣٣٩,١
سوريا	٢٣١١,٧	٢٦٩٨,٣
تونس	٤٣٣٧,٧	٥٥٩٩,٣
الإمارات العربية المتحدة	١١٤٤	٩١٤٩
اليمن	٢٨٧,٦	٩٢٩,٤

المصدر: جمعت وحسبت من: Direction of Trade Statistics, Imf, December 1997

(*) توجد بيانات غير متوافرة بالنسبة لهذين البندين.

جدول رقم (٤)
الاحتياطيات النقدية في دول الوطن العربي
(القيمة بالمليون دولار)

البنود	حقوق السحب الخاصة		الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي		العملات الأجنبية		الذهب	
الدول	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩٣
الأردن	٠,٦	—	١٦,٤	—	٧٥٠,٢	—	١٠١,٤	—
الإمارات	٧٢,١	—	٢١٧,٦	—	٥٤٢٢,١	—	١٨٢,٠	—
البحرين	٢٥,٧	—	٤٢,٧	—	١٣٣٠,٠	—	٦,٦	—
تونس	١٢,١	—	—	—	٨٣٩,٩	—	٤,٦	—
الجزائر	١,٠	—	—	—	١٤٥٦,٠	—	٢٦٩,٠	—
جيبوتي	٠,٢١	—	٢,٩	—	٨٠,٢٩	—	—	—
السعودية	٢٧٨,٠	—	١٠٩٦,٠	—	٤٥٦١,٠	—	٢٢١,٠	—
السودان	—	—	—	—	٢٣,٢	—	—	—
سوريا	—	—	—	—	—	—	٢٩,٠	—
الصومال	—	—	—	—	—	—	—	—
العراق	—	—	—	—	—	—	—	—
عمان	٤,٧	—	٥٤٠١	—	—	—	٦٨,٣	—
قطر	٢٤,٤	—	٥٠,١	—	٦٠٩,٨	—	٤١,٥	—
الكويت	١٧٨,٢	—	١٣٢,٩	—	٤٨٣٤,٨	—	١٠٤,٧	—
لبنان	١٣,٠	—	٢٥,٩	—	١٤٥٧,٥	—	٣٠٦٦,٤	—
مصر	٥٩,٠	—	٧٤,٠	—	١٠٦٦٢	—	٦١٦,٠	—
ليبيا	٣٨٣,٠	—	٤٣٩,٠	—	٥٣٦١	—	١٥٢,٠	—
المغرب	٧٧,٠	٣٤,٤	٨٣,٨	٧٨,٥	٣٤٢٢,٥	٣٥٣٦,٣	١٣,٧	٢٠١,٢
موريتانيا	٠,١	—	—	—	٦١,١	—	—	—
اليمن	—	—	—	—	—	—	—	—

المصدر: المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، العدد (٤) ١٩٩٤.

المراجع

أولاً - المراجع العربية:

الكتب والرسائل:

- جعفر الجزار، ماستريخت والصراع الأوروبي الأمريكي الخفي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣.
- د. خالد سعد زغلول، الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٨.
- د. خالد سعد زغلول، النظم القانونية والسياسية للنفط العربي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٧.
- د. مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٨.

الدوريات والمقالات:

- أحمد السيد النجار، مكانة اليورو الدولية ومواجهة الدولار الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، الصادرة من مؤسسة الأهرام بالقاهرة، السنة الخامسة والثلاثون، العدد ١٣٦، إبريل ١٩٩٩.
- د. أحمد حسين الرفاعي، أثر السوق الأوروبية الموحدة عن القطاع المصرفي الأوروبي والمصارف العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٨، الطبعة الأولى، ١٩٩٧.
- د. جون وليامسون، مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي، بحوث ومناقشات مركز دراسات الوحدة العربية، صندوق النقد العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦.

- د. خالد سعد زغلول، البنك الشامل والواقع الاقتصادي المصري، مجلة حقوق المنوفية، السنة الرابعة، العدد الثامن، ١٩٩٥.
- د. خالد سعد زغلول، نحو استراتيجية عربية لمواجهة التحدي الاقتصادي الذي يفرضه مشروع أوروبا الموحدة، مجلة حقوق المنوفية، السنة الأولى، العدد الثاني، أكتوبر ١٩٩١.
- د. خالد سعد زغلول، الدين العام المحلي في مصر وتأثيراته المحتملة على السوقيين النقدية والمالية، مجلة حقوق المنوفية، السنة الثانية، العدد الثاني عشر، ١٩٩٩.
- د. خالد سعد زغلول، الشراكة العربية الأوروبية ومستقبل العلاقات الاقتصادية، مجلة حقوق الكويت، السنة الثانية والعشرون، العدد الثاني، يونيو ١٩٩٨.
- د. زكريا عبدالحميد باشا، أوروبا الموحدة والعلاقات الاقتصادية العربية - الأوروبية الواقع واحتمالات المستقبل، مجلة التعاون، العدد ٢٨ ديسمبر، ١٩٩٢.
- د. عبدالعزيز الشربيني، اليورو وتحديات المستقبل، جريدة الأهرام بالقاهرة، الصادرة في ٣١/١٠/١٩٩٨.
- د. عبدالمنعم السيد علي، إمكانية التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون، بحث مقدم لندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض، ديسمبر ١٩٨٣.
- د. عبدالمنعم السيد علي، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (٥)، بيروت، يونيو ١٩٨٦.
- عبير محمد البرنس، آثار اليورو على الاقتصادات العربية، السياسة الدولية، السنة الخامسة والثلاثون، العدد ١٢٦، إبريل ١٩٩٩.
- عمرو الشربيني، الانعكاسات المالية للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٤، أكتوبر ١٩٩٨.

- د. محمد صفوت قابل، الأسواق المالية الأوروبية وسياسات السوق الواحدة للاتحاد الأوروبي، مجلة المال والصناعة، العدد الخامس عشر، ١٩٩٧.
- د. محمد لبیب شقیر، التكامل النقدي العربي (المبررات - المشكل - الوسائل) بحوث مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، صندوق النقد العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦.
- د. نبیل حشاد، الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي من الفكرة إلى اليورو، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد ٥٥، ديسمبر ١٩٩٨.
- نيرمين السعدني، تطور النظام النقدي الأوروبي، الإشكاليات وتوقعات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٩، يوليو ١٩٩٧.
- د. هیل عجمي جميل، أوروبا من السوق الموحدة إلى الوحدة النقدية، مجلة التعاون، السنة الحادية عشرة - العدد الثالث والأربعون، سبتمبر ١٩٩٦.

النشرات والتقارير والوثائق:

- تقرير للخبير هيهيمان من قسم المعاملات الخارجية في مصر «رايفايزن بنك» النمساوي تقرير غير منشور.
- صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية تقرير عام ٩٨/١٩٩٩.
- مركز دراسات الخليج العربي، دراسة تحت عنوان: أصداء اليورو في دول مجلس التعاون، الكويت، ١٩٩٩.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

الكتب:

- A. E. walsh & poxton, into Europe: The structure and development of Common Market (London Hutchinson C. 1972).
- C. Diaez Alejandro, foreign Trade Regimes, and Economic development: Colombia (New York: National Bureau of Economic Research, 1976).

-
- D. Coes, The impact of price uncertainty, A study, of Brarilian exchance - Rote policy (New York: Garland 1979).
 - Dellas, Harris, European monetary union: Anew approuch (New York: National Burcau 1979).
 - D. Moggride, ed. The Collected writings of john Maynord Keynes, v. xxv, Activities 1940-1944 (London Macmillan 1940).
 - G. Magnifico and J. williamson European, Monetary integration (London: Federal Trast 1972).
 - H.C. Rubel The international Monetary system, (Harman dewortl: penguim Books 1977).
 - F. Machlup, ed, Economic integration: world wide, Regianol sectoral [London, Macmillan] 1976.
 - F. Machlup, A history of Thought an Economic integration [London: Macmillan] 1977.
 - Meade, J.E. Liesner, H.H. and wells, Case studies in European Economic union, The Mechanics of integration, oxford 1962.
 - presely and dennis, G. E. Currency Areas {London: Macmillan] 1976.
 - R.A Mundell, A frican Currency problems, in J.Remblay (ed), africa and money integration, (Montreal: Les Edition H.R.W] 1972.
 - R. Kintner,. Bulding The atlantic world [New York Harper and Row, 1963].
 - R.N. Cooper, (ed) international finance Harmond sworth, penguim Books, 1971.
 - R. Treffin Europe and The Money Maddls [New Haven Connecticut: yale university pren, 1958.
 - T. Hitiris, European Community Economics, [London: Simon and Schuster international Group, 1991.

الدوريات والمقالات:

- Barber, Lionel, "forty and fatter by its still world Celebrating," fe-nancial Times, March 25, 1997.

-
-
- B hagwati "Regionalism and Multilateralism: An overvi w" in world Bank Conference of Regionalism washington, D.C. 1992.
 - Bishop, Matthew, many mountains still to climb journal Economist, vol 345, 8 Nov, 1997.
 - chermoff, joil, European funds face array of Currency union, issues, journal pensions investments, vol, 25, 10 Nov, 1997.
 - Cooper, james C, Madigam Kathleen, spain: Euro Targets May be within Reach, Business week [BWE] 10 Mar, 1999.
 - Dellas, Harris, European monetary uinon: Anew approach, journal of international money finance [JMF] vol 16, 4 Aug 1997.
 - EL Gebali, Abdul Fattah, "Arabs and problimatic issues of Ecu, strategic paper, No. 11, AL Ahram Center for political and strategic studies - AL Ahram, september 1992.
 - Enoch charles A., Monetary opperations in The European Economic and Monetary union, Finance and development vol 35, No 2, june 1998.
 - European Monetary, Economist, vol 337, Nov 18, 1995.
 - Fisher, Andrew, "European Bourses, May Get life on Back of Emu, financial Times, April 15, 1997.
 - G. E. wood, European Monetary union and The U.K. A Cost - Benefit analysis, survey paper in Economic, No 9, 1973.
 - Munchan wolfgang, "First two Months: Encourging start, But problems loom, financial Times, Agust 4, 1998.
 - Munclan, wolfgang, Brussels places its Bets for Ema. Race financial Times, April 24, 1997.
 - Mussa, Michoel, political and institutional Commitment to a Comman Currency, journal american Economic review, vol 87, May 1997.
 - N. Thygesen. "The European Monetary system - an opprotinate impenlentation of The Crowling? paper presented to The Conferance on The Crawling peg? past performance and futurt prospects (Rio de ganerio 1979)

-
- R. 1. Mckinonon, "on securing a Common Monetary policy in Europe" Banca Nazionale de Lavoro Quarterly Review, March, 1973.
 - R.S. Masera "single Market, Exchange Rate and Monetary unification The world Economey [vol 17, No3, May 1994].
 - Wolf, Martin, Euro's world Test financial Times, july 7, 1998.
 - W.M. Corden, Monetary integration, Princetan Essays in international finance No 93 [Prencton: university press, 1972].
 - Yues - Thilbault de silguy - The Euro and Global financial Markets - on address to The London, february, 5, 1998.
http://www-europa-eu int/euro.

الوثائق والتقارير:

- Commission of The European Communities Estabilishing A Euro - Meditterra - nean partnerstip, Com, 4, Brussels 19/10/1994.
- Europe without frontiers: General report on The activities Luxembourg, 1997.
- Eurpoe without frontiers: Completing The internal Martel, European documentation, periodical 3/1988 Luxembourg: office for official publication of The Communities, 1988.
- E Cnomest journal report, jun 1998., 1999.
- I.M.F G.riffiths Mark, E, h, "The ERM Experience" frameworks for monetary stability, Carlo Cottarelli international Monetary fund [I.M.F] washengtion 1994.
- I.M.F. annual Report 1992. financial organization and aperations of The IMF, washington, D.C, 1995.
- I.M.F. world Economic october 1998.
- I.M.F. Survey introduction of EMa and Euro Holds inportant implications for Capital Markets. washington, D.C July 21, 1997.
- I.M.F. Ema and The Euro: Ensuring a succesful Launch - adress by Michel Candessus - washington, D.C. March 18, 1997
http://wwwIMF.com.

-
- I.M.F. survey Conference on EMU-washington, D.C. April, 1997.
 - International Herald Tribune Gains influence in Euro zone. 11/9/ 1988.
 - Internet "European Monetary institution, Europe, Home page site: [http://www.Europa.Co.int/emi/ General/ index.html](http://www.Europa.Co.int/emi/General/index.html).
 - office for official publication of The European Communities. documents, Catalogue number CB - Co - 95 - 269 - En - C.L. 2985 Luxembourg.
 - Roche. David, Euroland's fatal Fiscal weakness. [http://www.en.wt.Com/ Contents/ Publication/ Curomoney/ en.98.08](http://www.en.wt.Com/Contents/Publication/Curomoney/en.98.08), August 1998.